وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية: العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم: علوم الإعلام والإتصال

الرقم التسلسلي: ...../.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر: تخصص: صحافة مطبوعة والكترونية

بعنوان:

النقابات الصحفية ودورها في إثراء المنظومة التشريعية والإعلامية في الجزائر

إعداد الطالبة:

- ضريف دلال

اشراف الأستاذ:

د. فيصل بيبي

لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

د. رابح طيبي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
د. فيصل بيبي	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا
د. عبد الحميد بلعباس	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023- 2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول:

الإطار المنهجي للدراسة

1.اشكالية الدراسة:

تشكل النقابات الصحفية الية تنظيمية قوية في عمل المؤسسات الصحفية وعلاقتها بالسلطة او المراقب الخارجي، وهي نواة مهمة تجمع بين كل أطياف الصحفيين لدفاع عن مصالحهم الاجتماعية، وتنظيم مهنة الصحافة في مناحي اخلاقيات المهنة والتكوين الصحفي ككل.

وسمحت سيرورة العمل النضالي الصحفي بالجزائر ببروز محتشم لعدد من النقابات التي لم تعمر طويلا نتيجة ظروف معينة او لهشاشتها الداخلية، كما كان للظروف الداخلية الأثر البارز في بقاء ومحاولة فرض الوجود للنقابات الصحفية التي يجب ان تحضي برضى الجهات العليا، او ان يكون هناك ما يعرف بالتماسك الإعلامي الداخلي في مختلف القضايا العالمية التي تدافع عنها.

وتأرجح العمل النقابي الصحفي عبر سيرورة تاريخية من خلال الظهور والاختفاء المفاجئ الذي رسمته ظروف الحقبات التي عرفتها الجزائر في تلك الفترة، من تحولات داخلية وخارجية القت بضلالها على المشهد الإعلامي.

ورغم بروز تنظيمات مهنية صحفية الا ان النقابة الوحيدة التي كان لها اثر ملموس مهنيا هي النقابة الوطنية للصحافيين التي استطاعت ان تجمع الصحفيين سنة2000 وتأسس مجلس اخلاقيات للمهنة دون تدخل للرقيب الخارجي سواء وزارة الاتصال او أي جهة رسمية، رغم ان المجلس لم يعمر طويلا.

واقترن عمل النقابات الصحفية التي تحمل اعتمادا وزاريا من وزارة الاتصال بالقضايا الاجتماعية اكثر منه مهنيا، رغم ان النقابات هي الية تنظمية ذات قوة كبيرة في دول العالم وهي رقابية فوق سلطة السلطة، حيث نجد ان اغلب النقابات الصحفية تجري وراء المصالح الضيقة الخاصة، مهمة الجوانب المهنية واخلاقيات المهنة، إضافة الى الدفاع عن مصالح الصحفيين.

وقد صادق البرلمان الجزائري على "القانون المتعلق بالنزاعات الجماعية للعمل وتسويتها وممارسة الحق في الإضراب"، رغم رفض النقابات العمالية لهذه الخطوة، ووصفتها بـ "التضييق على نشاطاتها" من خلال بعض البنود والمواد، إذ أعاد هذا القانون الفعل النقابي والحريات في الجزائر إلى مرحلة ما قبل التعددية السياسية والنقابية أي إلى الفترة ما قبل سنة 1990، ويشير إلى التراجع عن نضالات العمال خلال أكثر من ثلاثة عقود، وخيّب آمال النقابات في توسيع فضاء الحريات في الجزائر التي صدحت بها الحناجر خلال مسيرات الحراك الشعبي في 2019.

في هذا السياق، تُفرِّق التشريعات في الجزائر بين النقابات العمالية وبين التنظيمات المهنية التمثيلية، إذ يضبط قانون العمل وقانون ممارسة الحق النقابي، إنشاء وعمل ونشاط النقابات وعلاقاتها مع المؤسسات

والادارات وتخضع لضوابط تلزمها لإثبات تمثيليتها للعمال والموظفين في القطاعات التي تمثلها، ولها الحق في ممارسة الإضراب ورفع المطالب العمالية، برزت على إثرها عدة نقابات مستقلة أغلبها في قطاعات الخدمات والوظيفة العامة، خاصة في مجال التربية والصحة والإدارة العامة وخدمات الاتصالات.

ففي غضون الأربع سنوات الأخيرة، غالبية السرديات التي نُشرت حول الحراك، تُرجع انخراط النقابات العمالية في الاحتجاجات بشكل "متثاقِل" إلى ثلاثة أسباب جوهرية: تعددية النقابات في القطاع الواحد أو تشكيل منظمات نقابية غير متجانسة فيما بينها، بل أحيانا متصارعة في قيادة العمال والتفاوض مع السلطة في القضايا المهنية، فيعود إلى عدم مقدرة هذه النقابات في التكيُّف مع المعطيات السياسية والاقتصادية في البلاد، وجود نقابات موازية تم تطويعها للعمل في صالح توجهات الحكومة.

كما سجلت النقابات حضورها في تأطير الشارع خلال المسيرات، ومشاركتها في النقاشات الإعلامية حول الانتقال الديمقراطي وإسهاماتها في اجتماعات قوى المعارضة في مارس 2019 جويلية في مؤتمر عين البنيان في السنة نفسها.

وسمحت سيرورة العمل النضالي الصحفي ببروز محتشم لعدد من النقابات التي لم تعمر طويلا نتيجة ظروف معينة او لهشاشتها الداخلية، كما كان للظروف الداخلية الأثر البارز في بقاء ومحاولة فرض الوجود للنقابات الصحفية التي يجب ان تحضي برضى الجهات العليا، او ان يكون هناك ما يعرف بالتماسك الإعلامي الداخلي في مختلف القضايا العالمية التي تدافع عنها.

وعلى ضوء هذا نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

الى أي مدى أسهمت النقابات الصحفية في اثراء والدفاع عن المنظومة التشريعية والمهنية لوسائل الاعلام بالجزائر؟

2. تساؤلات الدراسة:

1-ما هو واقع النقابات الصحفية بالجزائر؟

2-كيف ساهمت النقابات الصحفية في اثراء المنظومة التشريعية الخاصة بالإعلام؟

3-ماهي العوائق التي عرقلت عمل النقابات الصحفية بالجزائر؟

4. أهمية الدراسة:

علميا: تتجسد أهمية هذه الدراسة في الجانب العلمي من حيث أنها تأتي كنتاج إلى حاجة المكتبة العلمية الأكاديمية عامة والإعلامية خاصة إلى المزيد من الدراسات الميدانية في موضوع النقابات الصحفية بالجزائر بالخصوص في ظل في التحولات التي طرأت على المعايير والقيم المهنية التي تتعامل بها المؤسسات الإعلامية. وتعد الدراسة في كونها من البحوث العلمية التي تناقش بكثرة والتي تلقى اهتماما كبيرا من طرف المختصين، وذلك للتطور المتواصل في ميدان الصحافة ومعرفة دور النقابات الصحفية ، في ظل التحول التكنولوجي وانعكاساته على أخلاقيات المهنة.

مهنيا: تتجسد أهمية الدراسة في معرفة مدى معرفة والتجسيد الفعلي للأداء النقابات الصحفية في ممارستها للمهنة في ظل التحولات المهنية التي طرأت على العمل الصحفي المطبوع والالكتروني فاتحة المجال لبروز أشياء وقيم وممارسات جديدة أفرزتها هذه البيئة الرقمية.

5. أهداف الدراسة:

- معرفة واقع النقابات الصحفية تاريخيا ودورها مهنيا
- معرف كيف أسهمت النقابات الصحفية كفاعل مهني في اثراء المهنة والدفاع عن الصحفيين.
- معرفة العوائق التي أسهمت في عرقلة عمل النقابات الصحفية.

6. أسباب اختيار الموضوع: تتجلى أسباب اختيارنا للموضوع في:

يعد موضوع النقابات المهنية والقائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية من المواضيع التي تتطلب حضورا مهنيا وعلميا دؤوبا.

1.6.الأسباب الموضوعية:

- اهتمام الباحثة بكل ما له علاقة بالأخلاقيات والمعايير المهنية والقوانين التي تضبط عمل المؤسسات الإعلامية في البيئتين التقليدية والالكترونية.
- نقص الدراسات الإعلامية على مستوى مرحلة الماستر التي اهتمت بشكل دقيق بالنقابات المهنية ومدى تطبيقها الفعلي في مؤسسات الإعلام الجزائري.

2.6. الأسباب الذاتية:

- رغبة الباحثة في دراسة الموضوع لجدته وحداثته.
- الصفة المهنية للباحث بحكم انه كان عاملا ضمن مؤسسات الإعلام الجزائري.

7 . منهج الدراسة:

حتى يتسنى لنا دراسة موضوع الدراسة، تطلب واقتضى الأمر تنويع المناهج المستخدمة بالارتكاز على بعض الأدوات في جمع البيانات، من خلال وصف ظاهرة البحث والتعمق فيها وتحليلها ومقارنتها بهدف الوصول إلى نتائج واضحة لمستوى مختلف الجوانب المتعلقة بالنقابات الصحفية بالجزائر ودورها في المؤسسة الإعلامية الجزائرية، مع التركيز على مدى التزام وتطبيق القائم بالاتصال ضمن مؤسسة عمله لجملة ما تسنه هذه النقابات الصحفية المهنية، في ظل التحولات التي طرأت على الأداء المهني للعينة محل الدراسة والمتمثلة في النقابات الصحفية، لكل من نقابة اتحاد الصحفيين والإعلاميين الجزائريين، النقابة الوطنية للصحافة، المجلس الوطني للصحفيين ، نقابة الصحفيين الرياضيين.

وتم اختيار العينة نظرا لفاعلية وحضور هذه النقابات الأربع مهنيا بالجزائر.

المنهج المسحي: ويعرف المنهج المسحي بأنه أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم واتجاهاتهم. فيعتبره الباحثون الأسلوب الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات عندما تشمل الدراسة المجتمع الكلي أو تكون العينة كبيرة ومنتشرة بالشكل الذي يصعب الاتصال بمفرداتها. مما يوفر جانبا كبيرا من الوقت والنفقات والجهد المبذول من خلال خطوات منهجية وموضوعية. وبهذا المفهوم يعتبر المنهج الرئيسي لدراسة جمهور وسائل الإعلام في إطارها الوصفي والتحليلي[1].

المنهج المقارن :

قوم المنهج المقارن في البحث العلمي على معرفة كيفية وأسباب حدوث الظواهر وذلك من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه الاختلاف فيما بينها. وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة للحادثة أو الظاهرة المعينة والظروف المصاحبة لذلك، ومن ثم الكشف على الروابط والعلاقات أو أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر في البيئات المختلفة.[2]

ويتيح استخدام المنهج المقارن التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانباً واحداً من جوانب القانون الدستوري كالرقابة على

[1] أحمد بن مرسلي (2005), مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، (الطبعة 2)، الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ، ص 286.

[2] عليان، ربحي مصطفى. (2004). البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته. بيت الأفكار الدولية. الأردن.

دستورية القوانين مقارنةً بين الجزائر ومصر، ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.[1]

وتم استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين عمل مختلف نقاب تينة الدراسة.

الجانب النظري:

لمعالجة الإطار النظري للبحث اعتمد الباحث على مجموعة مصادر شملت الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدارسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، إضافة إلى الاستعانة بالمقابلات الشخصية والملاحظة ومطالعة مواقع الإنترنت المتنوعة بغرض البحث والإلمام بالموضوع.

– لمعالجة الجوانب التحليلية والميدانية لموضوع البحث لجأ الباحث إلي جمع البيانات الأولية من خلال ، عبر استخدام استمارة الاستبيان كأداة ثانوية مساعدة في عملية الدراسة تم تصميمهما لهذا الغرض،وقد تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيspss.

أداة الدراسة الميدانية:

تهدف استمارة البحث التي ستوزع على النقابات الصحفية ممثلة في اتحاد الصحفيين والاعلاميين، المجلس الوطني للصحفيين، النقابة الوطنية للصحافة ، نقابة الصحافيين الرياضيين للحصول على الآراء والمعلومات من عينة الدراسة للوقوف على التطورات التي مست مهنة الصحفي في الصحافة .

وتضمنت استمارة الاستبيان الموزعة على المنضويين في النقابات الصحفية عينة الدراسة اسئلة متنوعة تجيب على ما لم تدرسه الأداة الرئيسية للدراسة، وتم توزيع الاستمارة الورقية على اكثر من 55 مفردة من عينة الدراسة وتم استرجاع 53 منها وإلغاء اثنان . وتوزعت استمارة الاستبيان على مايلي:

استمارة الاستبيان: من ناحية التصميم فقد احتوت استمارة الاستبيان على أربعة محاور بتعدد 15 سؤالا:

محور خاص بالبيانات الشخصية وتضمن ضمنه الجنس، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، مؤسسة العمل طبيعة مؤسسة العمل، مؤسسة العمل، قطاع مؤسسة العمل، المؤسسة الدور الوظيفي

بينما تضمن المحور الثاني: المستوى المهني والعلمي للقائم بالاتصال في النقابة الصحفية، وتمحورت أسئلته حول البرامج التعليمية والمهنية والتدريبية لقائم بالاتصال ومنها، تلقي برامج تدريبية في مجال الإعلام،

[1] المحمودي، محمد سرحان علي،(2019). مناهج البحث العلمي. الطبعة الثالثة. دار الكتب.. صنعاء.

طبيعة الدورات التدريبية التي تحصل عليها ، إضافة إلى الجهات التي تقوم بالتدريب الصحفي للقائم بالاتصال ضمن مؤسسة عمله، كما تحدث المحور أيضا عن الأسباب التي حالت دون تلقين البرامج التكوينية والتدريبية ، كما تضمن المحور أيضا إجابات حول كفاية البرامج التعليمية بالجامعة للرفع من أداء القائم بالاتصال ، وما هو المأمول من هذه البرامج ، إضافة إلى معرفة أسباب عدم كفاية مهنية القائم بالاتصال من جانب المستوى العلمي، وعلاقته بالحضور المهني للمعايير المهنية في العمل الصحفي.

وتضمن المحور الثالث المعايير والضوابط التشريعية المهنية وتطبيقها في المؤسسة الصحفية، حيث افرد حيزا لمعرفة هذه المعايير المطبقة، كما تحدث المحور عن الأسباب الناجمة عن عدم مراعاة المؤسسات الإعلامية للضوابط القانونية المهنية، والتي من شأنها أن تؤثر على العمل الصحفي.

إضافة إلى سؤال حول العقبات والمشكلات التي تواجه المؤسسات الإعلامية الجزائرية، وعن أهم الآليات التي تسهم في تطوير عمل القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية.

تم تحكيم استمارة الدراسة من طرف أساتذة مختصين في الإعلام والاتصال من داخل الوطن وخارجه* للتأكد من الصدق الظاهري للاستمارة. فالاستبيان في البحث العلمي هو تلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية في تعبيرها عن الموضوع المبحوث من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة، لتوضيح الظاهرة المدروسة وتعريفها من جوانبها المختلفة.

ويعرفها بعض الباحثين على أنها وسيلة اتصالية مع المبحوثين لاستجوابهم بكيفية متماثلة بغرض الحصول على أجوبة تحدد مواقف وسلوكيات شريحة واسعة من المبحوثين.[1]

المقابلة المفتوحة:

تم الاعتماد أيضا على أداة المقابلة المفتوحة وهذا من أجل الحصول على معلومات تعذر الوصول إليها. وبالرجوع إلى أدبيات معاني المقابلة بصفة عامة والمنهجية بصفة خاصة نجد أن المقابلة أخذت الكثير من المعاني والتعريفات.

*الأساتذة المحكمون: –

- الأستاذ الدكتور حبيب بن بلقاسم أستاذ في علوم الإعلام والاتصال جامعة الملك خالد–السعودية.
- الأستاذ الدكتور محمد الأمين موسى أستاذ محاضر بجامعة قطر.

[1] المرجع نفسه، ص253

تعرف على أنها تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف مواجهة، حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة أن يستثير بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث والتي تدور حول آرائه ومعتقداته".[1]

وقد صممت المقابلة بطريقة مفتوحة المحاور من أجل الحصول على معلومات دقيقة، بحيث تتمحور مواضيع أسئلتها حول آليات تلقين المعايير المهنية في المؤسسة الإعلامية إضافة إلى الآليات للنقابات الصحفية إضافة إلى طبيعة الثواب والعقاب في الوسيلة الإعلامية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يصمن الصعب على الباحث الوصول إلى عدد كبير من المعنيين ببحثه لكي يطرح عليهم الأسئلة ويحصل على أجوبة، فإنه لا مفر من اللجوء إلى اختيار أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع الأصلي، حتى يستطيع أخذ صورة مصغرة عن التفكير العام. فتعرف عينة الدراسة بأنها جزء من مجتمع البحث الأصلي، يختارها الباحث بأساليب مختلفة وبطريقة تمثل المجتمع الأصلي وتحقق أغراض البحث وتغني الباحث عن مشتقات دراسة المجتمع الأصلي.[2]

كما تعرف العينة بأنها مجتمع الدراسة الذي تجمع منه البيانات الميدانية وهي تعتبر جزءا من الكل، بمعنى تؤخذ مجموعة من أفراد المجتمع على أن تكون ممثلة للمجتمع لتجري عليها الدراسة، فالعينة إذن هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي ثم تعمم نتائج الدراسة على المجتمع كله، ووحدات العينة قد تكون أشخاصا كما قد تكون أحياءا أو شوارعا أو مدنا أو غير ذلك.[3]

وتظهر عينة دراستنا في المنضويين تحت لواء هذا النقابات الصحفية وتشمل بغض النظر عن مستوياتهم المهنية داخل مؤسسة العمل والانتماء.

وقد تمثل مجتمع الدراسة في افراد النقابات الاربع الممثلين لها، فيما كانت عينتها عشوائية بسيطة تمثلت في المنخرطين فيها من الصحفيين وال>ين يمارسون عملا صحفيا ويحوزون على انخراط واشتراك ضمنهم، وقدرت عينة الدراسة ب53مفردة .

---

[1] نبيل حمديشة (2012), المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة سكيكدة ، (العدد الثامن),ص 98

[2] جودت عزت عطوي (2000)، أساليب البحث العلمي مفاهيمه, أدواته، وطرقه الإحصائية, (الطبعة الأولى) الأردن, دار عالم الثقافة للنشر و التوزيع, ص85

[3] عادل مرابطي, عائشة نجوي (2009), العينة , مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، (العدد الرابع),ص 97

الحدود الزمانية: امتدت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي، طوال مدة تحضير هذه المذكرة منذ الموافقة النهائية على الموضوع بداية من جانفي2024، أما الشق الميداني ابتداء من تصميم استمارة البحث وتحكيمها وتوزيع الاستمارة على الصحفيين وإجراء مقابلات مع المعنيين بعينة الدراسة امتدت من جانفي2024 إلى غاية افريل 2024.

10.تحديد المفاهيم:

تكتسي مرحلة تحديد المفاهيم أهمية بالغة في أي بحث علمي، إذ عن طريق تحديد المفهوم أو المصطلح يحصر الباحث المعلومات التي على أساسها ستبنى دراسته، كما يمكن للقارئ منذ البداية أن يعرف ماذا يقصد الباحث بهذا المفهوم. فالباحث يحتاج عند تحديده للمصطلحات التي يتعامل معها في دراسته إلى عرضها على عدة مستويات اصطلاحية وإجرائية.

النقابات: تعرف على انها كيان مهني ينشأ بغرض الدفاع عن الحقوق والمكتسبات المهنية لفئة عمالية ما.

النقابات الصحفية: هي كيان اعلامي مهني انشأه الصحفيون بمفردهم قصد الدفاع عن مختلف الحقوق والواجبات التي تختص بالصحافة والصحفيين.

اجرائيا: هي الكيانات المهنية النقابية الناشطة في الساحة الإعلامية الجزائرية والتي تدافع عن الصحفيين.

منظومة التشريع: هي جملة القوانين والمراسيم والاطر التنظيمية القانونية التي تسن لتنظيم الصحافة.

اجرائيا: هي جملة الأطر التنظيمية التي تهيكل عمل الصحافة وتكون النقابة طرفا مهنيا فاعلا فيه.

.الدراسات السابقة:

إن متابعة البحوث العلمية ذات الصلة بالبحث الذي يعده الباحث حول اي مشكلة بحثية، تعد إحدى المصادر العلمية التي ترشده نحو تلك المشكلة لذا سنعتمد على بعض الدراسات السابقة للاستفادة من تحديد معالم الإشكالية وبناء خلفية خاصة بها والانطلاق من نتائج توصل اليها باحثون من قبل.

دراسة Hart Ness: حول استخدام وسائل الإعلام الإلكترونية التي هدفت إلى التعرف على دور القائم بالاتصال في وسائل الإعلام الإلكترونية ومدى تحقيق الاتصال الأكثر فاعلية وكفاءة، وخلصت الدراسة إلى أهمية القائم بالاتصال ودوره في تحقيق التفاهم وشرح القضايا التي تعرضها وسائل الإعلام.

دراسة Harper(1996): التي استهدفت التعرف على تطور الصحف الإلكترونية الأمريكية واقتصادياتها واستراتيجياتها وكوادرها الصحفية من خلال عينة تضم (40) صحيفة إلكترونية في 26 ولاية أمريكية، وخلصت الدراسة أن معظم الصحف الورقية تحولت إلى النسخة الورقية بحيث يتراوح عدد الصحفيين العاملين بها من صحفي واحد إلى 15 صحفي، وهو ما يعكس حرص القائمين على إدارتها بشكل اقتصادي لتحقيق أعلى عائد، وانتهت الدراسة إلى أن الصحف الإلكترونية تقدم البديل الاقتصادي للصحف المطبوعة ذات التكلفة العالة في الإنتاج و التوزيع.

دراسة حجازين، وآخرون 2016

بعنوان: "المعايير المهنية للقائم بالاتصال وأثرها على انتقاء الأخبار في وكالات الأنباء الأردني – بترا"

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعايير المهنية في إطار نظرية حارس البوابة العالمية، التي تحكم عمل الصحفي في وكالة الأنباء الأردنية، وتأثير هذه المعايير على نوعية المادية الإخبارية التي تنتجها الوكالة ومحتواها، ومدى تأثير التشريعات النافذة والناظمة) الدستور الأردني، قانون المطبوعات والنشر، ميثاق الشرق الصحفي (على طبيعة الأخبار المنتجة .واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة من مندوبين ومحررين صحفيين في مركز الوكالة في عمان، ومكاتبها المنتشرة في محافظات المملكة وألويتها، ومراسلي الوكالة في الخارج.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أبرزها: إن الصحفيين في وكالة الأنباء الأردنية يراعون التشريعات ذات الصلة بمهنة الصحافة عند كتابة الأخبار وتحريرها، بنسبة 9112 %من أفراد عينة الدراسة، و أن ما نسبته 4812 %من المبحوثين متفقون بأن قناعات المندوب والمحررً الصحفي تظهر في المنتج الإخباري، و لدى المندوبين والمحررين الصحفيين أن هناك ميالً شديدا في وكالة الأنباء الأردنية لمراعاة ثقافة المجتمع بما تحمله من أعراف وتقاليد وثوابت ولو على حساب الوقائع والحقائق، و أن هناك التزاما بنسبة مرتفعة في تغطية المناسبات التي تتفق مع معتقدات المندوبين والمحررين الشخصية، بكتابة أخبار حولها دون إخفاء أو حذف لأي عناصر التي لا تتوافق مع معتقداتهم.

دراسة الديبسي 2111بعنوان: المعايير المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توافر وتحقيق المعايير المنهية في نشر الأخبار والتقارير، والكشف عن الآثار السلبية لضعف المهنية في الصحافة الإلكترونية الأردنية، وتأثيراتها على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. واستخدم الباحث منهج المسح الوصفي، واعتمد على صحيفة الاستقصاء تستطلع آراء 029 صحفي أردني.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك العديد من المآخذ على كيفية تطبيق الصحافة الإلكترونية الأردنية للمعايير المهنية، و أن الصحافة الإلكترونية الأردنية تنشر بعض الأخبار دون التأكد من مصداقيتها أو دون ذكر مصادرها، و أن الصحافة الإلكترونية الأردنية لا تلتزم دائم في تطبيق قواعد التحرير الصحفي، وتنشر أحيانا ما يعتبر انتهاكا للحرية الشخصية.

دراسة بعنوان : الأداء الإعلامي للصحفيين الجزائريين في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال"أطروحة دكتوراه2015"من إعداد حمران أحسن وتمثلت إشكالية الدراسة : كيف يستخدم الصحفيون الجزائريون تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ممارسة المهنة الصحفية، وماهو أثر ذلك على أدائهم الصحفي؟

خلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- يستخدم الصحفيون التكنولوجيات المتوفرة في مؤسساتهم .
- دوافع استخدام الصحفيين لهذه التكنولوجيات راجع لكونها توفر لهم المعلومات المتنوعة والشاملة والدقيقة.
- الاعتماد على الحاسوب في تحرير الأخبار مقارنة بالوسائل المعلوماتية الأخرى.
- الاعتماد على شبكة الانترنت بشكل كبير.
- الاستفادة من دورات تدريبية منخفضة بالنسبة للتكوين الخاص بتكنولوجيات وأدوات المعلومات والاتصال.
- التأثير الايجابي على العمل الصحفي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- تحقق الرضا الوظيفي لدى الصحفيين عن عملهم نتيجة الاعتماد على تكنولوجيا الاتصال.
- من بين المعوقات التي تواجه الصحفيين في أداء عملهم هي ضعف شبكة الإنترنت والتي تؤثر سلبا على أدائهم اليومي.
- بالنسبة لتوقعهم حول مستقبل الأداء المهني فهم يرون بأنه يسير نحو الأفضل نتيجة للتطور التكنولوجي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

دراسة للباحثة **أسماء صالح عبد البدران بعنوان "العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال بمواقع الصحف الإلكترونية العراقية ودورها في تطوير تلك المواقع"** وهي دراسة تحليلية وميدانية للحصول على شهادة الدكتوراه في الفلسفة تخصص علوم الإعلام والاتصال بتاريخ 31/10/2017.

تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال بمواقع الصحف الإلكترونية العراقية، من حيث العوامل الإدارية والفنية،عوامل الرضا الوظيفي، العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل السياسية، ورصد مدى تفاعلية وسائل الإبراز بمواقع الصحف الإلكترونية العراقية ودراسة العلاقة بين العوامل الديموغرافية (العمر، سنوات الخبرة، المستوى التعليمي، النوع) والتوجهات السياسية لمواقع الصحف، وأهم العوامل المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال.

تتحدد مشكلة الدراسة في قيام بعض الصحف العراقية بإنشاء مواقع الإلكترونية، ونظرالما تشكله تلك المواقع من أيديولوجيات وسياسات وتوجهات مختلفةإلى جانب الضغوط الإدارية والفنية والاقتصادية، والاجتماعية والسياسية التي يتعرض لها القائم بالاتصال بتلك المواقع، وما يقع على عاتقه من مسئوليات مهنية، فقد أثر كل ذلك في الأداء المهني للقائم بالاتصال وبالتالي على تطوير تلك المواقع.

وتصنف الدراسة ضمن الدراسات التحليلية والميدانية التي اعتمدت على المنهج المسحي، ويتمثل مجتمع الدراسة في القائمين بالاتصال بمواقع الصحف الإلكترونية العراقية، أختيرت أربع صحف عراقية لها مواقع إلكترونية وذلك طبقا لأهميتها النسبية في تفضيل القراء لها، وعدد الزائرين خلال فترة الدراسة، حيث مثلت كل من صحف الصباح (حكومية) والتآخي (حزبية تمثل إقليم كردستان) والمشرق (مستقلة)، وطريق الشعب (تمثل الحزب الشيوعي) حدود المجال المكاني للدراسة ويشمل القائمين بالاتصال بعينة مواقع الصحف الإلكترونية التيأختيرت، وحدد الباحث فترة زمنية للدراسة لمدة عام كامل إعتبارامن 1جانفي2016 إلى نهاية جويلية2017، حيث تعتبر مدة كافية لاختيار مواقع صحف عينة الدراسة طبقا للأهمية النسبية لعدد زوار تلك المواقع، حيث بلغ حجم العينة 47 مفردة وزعت على عينة مواقع الصحف الإلكترونية طبقا لنسبة العاملين بموقع الصحيفة الإلكترونية وتوصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

– تمثلت أهم العوامل السياسية المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال في عدم الاستقرار السياسيفي العراق وعدم حماية الإعلاميين من قبل الجهات الأمنية.

– تمثلت أهم عوامل الرضا الوظيفي المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال في مواقع الصحف الإلكترونية العراقية في أداء وسائل الاتصال الحديثة المستخدمة في مواقع تلك الصحف وفاعليتها، والتقدير الإداري

والمعنوي والحافز أو التشجيع المادي أيضاتوفر فرصة الترقية في العمل.

– تمثلت أهم العوامل الإدارية والفنية المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال في مواقع الصحف الإلكترونية العراقية في التأثر بتوجهات الرؤساء عند صياغة الرسالة الاتصالية وعدم اهتمام إدارات تلك المواقع بمضمون المادة التي تقدمها وعدم توفر الرغبة لدى العاملين في مواكبة التطور التقني، أيضاتحيز اتخاذ القرارات داخل مواقع تلك الصحف.

– تمثلت أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في الأداء المهني للقائم بالاتصال في مواقع الصحف الإلكترونية العراقية في اختلاف الأجور في موقع الصحيفة التي يعمل بها القائم بالاتصال عن أجور العاملين في بعض مواقع الصحف الأخرى.

دراسةHassan2015 بعنوان Tools of Modern Media Impact Forces: Discourse, Language and Image

قوة تأثير أدوات وسائل الاتصال الحديثة: الخطاب واللغة والصورة

هدفت الدراسة إلى هذا إظهار القوى المؤثرة في وسائل الاتصال الحديثة، ومدى التلاعب بها من قبل الفئات ذات النفوذ والقوى الكبرى لتحقيق أهداف محددة خصوصاً في المجتمعاتالنامية. وناقشت في مجال التكنولوجيا والأنظمة ذات العالقة في تلفيق فبركة الأحداث والحقائق لإقناعالأفراد أو المجموعات العاديين، إحباط الخصوم من أصحاب وسائل الاتصال أو المتحكمين بتلك الوسائل العالمية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن وسائل الاتصال الحديثة أصبحت أكثر إقناعاً من كونها معلوماتية أو إخبارية، و الزعم بأن شعوب المجتمعات الصناعية أكثر إدراكا لآثار من نظرائهم في المناطق الزراعية في العالم الثالث، وذلك لسبب واضح هو أن هذه الأخيرةلا تزال تعاني من آثار الحقبة الاستعمارية، إضافة إلى تحرك الأحزاب المؤثرة، سواء كانت دول أو مجموعات، لتنفيذ حملات توعية وعقد الأنشطة المتنوعة لمواجهة وسائل الاتصالبالأفعال والسلوك.

.دراسة ويسترمان، وآخرونOthers, & Westerman2114 بعنوان:

"Social Media As Information Source: Regency of Updates and Crédibilité of Information"

وسائل الاتصال الاجتماعي كمصدر للمعلومات: حداثة التطورات ومصداقية المعلومات هدفت الدراسة إلى اختبار كيف أن كميات المعلومات المتوفرة على شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر على التصورات حول

مصداقية هذه المعلومات، وقد طبقت الدراسة على عينة قوامها 181 ناشطاً من طالب جامعة مد أتالنتك في الولايات المتحدة الأمريكية .ومن أهم النتائج التي خلصتإليهاالدراسةمايلي: وجود علاقةإيجابية بين المصداقية والوضع المعرفي، إذ يوجد ارتباط ملموس بين الوضع المعرفي وبين كل عامل فردي من عوامل مصداقية المصادر وبين مقياس المصداقية الكلي، أن نموذج الإسراع فأي التحديث المعمول به على الانترنت، أدى إلى زيادة الوضع المعرفي، مما يزيد من مصداقية المصادر، أن حداثة التطورات قاد إلى أن يكون لها تأثير على مصداقية المصادر، بينما الوضع المعرفي يتوسط العاقة بين الحداثة في التطورات والمصداقية.

نتائج الدراسة التحليلية:

-من ناحية عناصر الإبراز المتاحة في الوسائط المتعددة بالصفحة الرئيسة فقد توافر عنصر الإبحار في عينة مواقع صحف الدراسة، في حين تفاوت توفر الصورة، ونوع الصورة خاصة الشخصية، أيضا تفاوت توفر الرسوم و الخرائط.

- من ناحية أشكال الصور المستخدمة فقد توافرت الصور الخبرية في حين تفاوت استخدام الصور الإعلانية والجمالية.

-من ناحية أشكال الإعلانات فقد تفاوت استخدام كل من الإعلان الثابت، والمتحرك والتفاعلي على مستوى جميع مواقع صحف عينة الدراسة- .استخدام العناوين الثابتة والمتغيرة بالصفحة الرئيسة لمواقع صحف عينة الدراسة.

-استخدام عناصر التفاعلية للمادة الإعلامية من حيث: التعليق على المادة، وجود متعلقات المادة، طباعة المادة، تفاعلية الصورة، التجول داخل الموقع حفظ المادة البحث عن المادة، بالصفحة الرئيسة لمواقع صحف عينة الدراسة.

دراسة بعنوان:**العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية الإلكترونية الفلسطينية** وهي رسالة ماجيستر للباحث علاء الدين صلاح يوسف عبد، هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائم بالاتصال في المواقع الإخبارية الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على الواقع المهني للقائمين بالاتصال باستخدام أداة الاستبيان تضمنت العوامل المؤثرة على الأداء المهني للقائمين بالاتصال، وباعتبار الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية استخدم منهج المسح الإعلامي من خلال مسح أساليب الممارسة المهنية إضافة إلى نظرية القائم بالاتصال.

-قام الباحث بتطبيق دراسته على عينة عمدية من المواقع الإخبارية الفلسطينية، شملت (17) موقعا إخباريا في قطاع غزة والضفة الفلسطينية أما عينة القائم بالاتصال فهم العاملون في المجال الإعلامي في المواقع الإخبارية الإلكترونية الفلسطيني،حيث قام الباحث بتوزيع صحيفة الاستقصاء على عينة من القائمين بالاتصال تم اختيارهم بأسلوب الحصر الشامل لتشمل (109) مبحوثا.

-توصلت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا كان له أثر إيجابي على القائمين بالاتصال بنسبة 82.5%،وتمثل في سرعة الحصول على المعلومات في المرتبة الأولى، تلاها سرعة إنجاز المهام الصحفية.كما أشارت النتائج أن في مقدمة الضغوط التي يتعرض لها القائمون بالاتصال عدم تناسب الدخل مع طبيعة العمل بوزن نسبي 75.20%، تلاها تعدد مهام العمل بوزن نسبي 73.10. كما أظهرت أن مؤشرات الرضا الوظيفي تشير إلى أن طبيعة العمل توفر فرصة للتطور والإبداع، تلاها الرضا التام عن العمل في الموقع الإخباري.

- أظهرت نتائج الدراسة أن في مقدمة المشكلات التي تواجه القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية كانت المشكلات القانونية، تلاها في المرتبة الثانية المشكلات الأمنية ثم جاءت المشكلات المالية. وأهم التوصيات الدراسة التي أشار إليها الباحث ضرورة تفعيل نقابة الصحفيين الفلسطينيين والعمل على دمج القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية ضمن فئات نقابة الصحفيين. كما حث القائمين بالاتصال على تغليب المعايير المهنية على السياسات التحريرية عند تناولهم للقضايا والموضوعات والعمل على تطوير قدرات القائمين بالاتصال في المواقع الإخبارية، من خلال إنشاء خطط معتمدة ودورية لتفعيل الدورات على المستوى الإعلامي والتكنولوجي.

حدود الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتقاطع دراستنا مع الدراسات السابقة في الموضوع العام الخاص بالمعايير والنواظم القانونية التي سيرت عمل النقابات الصحفية والأداء المهني المهنية في الصحف الالكترونية والمطبوعة، غير أن دراستنا تعالج تأثير تعالج حضور وغياب المعايير المهنية في وسائل الإعلام الجزائرية، حيث لم يتم معالجة هذه المتغيرات يبعضها في الدراسات السابقة وهذا ما غاب في البحوث المذكورة سلفا واستفدنا من الدراسات السابقة فمايلي:

الجانب المنهجي: ساهمت الدراسات السابقة في تفكيك وتجزئة مشكلة الدراسات، كما تمكنا من خلال الاطلاع عليها في اختيار المنهج والأدوات المناسبة.

الجانب النظري: استفدنا من هذه الدراسات في تحديد الأطر والنظريات التي اعتمدت عليها تلك الدراسات، بالإضافة إلى تحديد المقاربة النظرية المناسبة لدراستنا والمتمثلة في نظرية المسؤولية الاجتماعية.

الأدب النظري

النظرية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام نظرية المسؤولية الاجتماعية، كون هذه النظرية متكاملة ومرتبطة بموضوع الدراسة .فالدراسة تبحث في النقابات الصحفية التي كفلت المعايير المهنية والقانونية ودور النقابة المهنية في الصحافة المطبوعة والالكترونية الجزائرية في مضمون الأخبار في عمل نقابات عينة الدراسة ، وتسعى الدراسة إلى الاستفادة من المبادئ العامة للنظرية وفرضياتها، وذلك لغرض توظيفها في مساعدة الباحث في فهم موضوع الدراسة،

نظرية المسؤولية الاجتماعية:

يرجع نشوء نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى عام 1947 ،حين صدرت دراسة أمريكية بتمويل من مجلة " Time"و"دائرة المعارف البريطانية"، وجاءت الدراسة تحت عنوان "صحافة حرة مسؤولة"، ودراسة أخرى بعنوان "حرية الصحافة: إطار المبدأ". وأقرت لجنة البروفيسور هوتشنز أنه لا يمكن أن تبقى حرية الصحافة سائبة على الصحافة الصفراء، كان لابد من تحديد مسؤولية من قبل المجتمع باعتبارأن الصحفي لديه مثل وقيم و أخالق، و لا يصح أن يستغل حريته المطلقة في الإساءة للمجتمع، وقامت اللجنة بدعوة لتفعيل مجلس الصحافة الذي يتشكل من الصحفيين أنفسهم.

وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية العالمية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيبا على آداب المهنة، ويرى أصحاب هذه النظرية أن الحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت نفسه، ولذلك يجب أن تقبل وسائل العالم القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذه الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للعالم مثل الصدق، والموضوعية، التوازن، والدقة، ويجب على وسائل العالم قبول هذه الالتزامات أن تتولى تنظيم أمورها في إطار القانون، والمؤسسات القائمة مع مراعاة أن تكون وسائل العالم تعددية تعكس تنوع الآراءوالأفكار في المجتمع من خلال إتاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض.

وقد ساهمت أفكار جون ميلتون وجيفرسون في ظهور مفهوم أخلاقيات الصحافة في عشرينيات القرنّ العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية تلك الأفكار التي تعد من أهم الأسس التي قامت عليها نظرية المسؤولية الاجتماعية في الولايات المتحدة، وحددت التزامات الصحافة ووسائل الاتصال تجاه المجتمع من خلال الالتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.

وفرضت نظرية المسؤولية الاجتماعية Responsibility Social واقعا مهنيا معاصرا لمفهوم حرية العالم الذي يتسم بالمرونة، وذلك بعد أن أثبتت الممارسات أن الحرية التي لا ترتبط بالمسؤولية تؤدي إلى الفوضى في المجتمعات، ولذلك لا ينبغي لحرية الصحافة أن تطغى على حرية الآخرين وقيمالمجتمع وتنص المبادئ الرئيسة لنظرية المسؤولية الاجتماعية على الركائز الأساسية التالية:

الوسيلة العالمية عليها التزام نحو قيم المجتمع وتزويده بالمعلومات لتمكينه من اتخاذ القرارات. 2 .حماية حقوق الأفراد من خلال عملها كحارس watchdog ورقيب على الحكومة. 3 .تؤكد على مسؤولية وسائل العالم في تعزيز الإنتاجيةوالابتكار من خلال التعددية الثقافية.

ويرى بعض الباحثين أن ثمة عالقة متكاملة بين المعايير المهنية والأخلاقيةمن جهة والحريات العالمية من جهة أخرى، فال ضوابط مهنية أو الأخلاقية مقيدة للحرية، و لا يوجد حرية دون مسؤولية مهنية أو الأخلاقية، وتعد حرية الصحافة إحدى أهم قواعد السلوك المهني والأخلاقي، وتقدم مهنة العالم خدمة اجتماعية من خلالأخلاقيات المهنة العالمية التي نجدها في كثير من مدونات السلوك التي تركز على احترام حق إعلام المواطن والدفاع عنه وعن الوسائل الكفيلة بتحقيقه، و لمهنة الإعلام أهداف مجتمعية، ويقصد بذلك أنها تقوم بإشباع أو مواجهة احتياج مجتمعي، وتستمد شرعية وجودها من إحساس الناس بضرورة القيام بنشاط معين من الممكن أن يشبع احتياجاتهم، وتعتمد المهنة بشكل عام على قاعدة علمية، متضمنة قوانين ومبادئ و نظريات علمية لفهم المشاكل وتحديد الحلول المناسبة لها، وتتميز المهنة بقبول واعتراف المجتمع بها، وتحملها لمسؤولياتها تجاه جمهورها وجماعاتها والنظم في المجتمع، وهذا ما يجعلها تكتسب شرعية وجودها، إضافة إلى أن وجود قواعد أخلاقية ومواثيق شرف صحفية تجعل من المهنة يقع على عاتقها دورا مجتمعيا كبيرا.

الإطار النظري للدراسة

الفصل الاول: ماهية النقابات الصحفية

المبحث الأول: تعريف واهداف ومبادئ العمل النقابي

المطلب الأول: مفهوم العمل النقابي

مفهوم العمل النقابي: هو تشكيل عمالي ينتظم في إطاره العاملون في منشاة معينة وفق قانون محدد يتم الاتفاق عليه في إطار هيئة السياسية تتمتع بصلاحيات مستقلة، والعمل النقابي هو ممارسة يومية تحصل في إطار التشكيل

النقابي، من اجل التعرف على المشاكل والمطالب العمالية، والعمل وفق برامج محدد في إطار النقابة لإيجاد حلول للمشاكل تلبية المطالب المختلفة ، وعرفه "جون دانيال رينو العمل النقابي يتجسد في أدوار النقابات التي ترمي إلى الحد من تدهور الحالة المهنية والاجتماعية للعمال عن طريق المفاوضات الجماعية وترسيخ الديمقراطية الصناعية وبيئة الظروف الملائمة للعمال ورفع أجور العمال وبيئة الظروف الملائمة للعمال ، وهو شرط أساسي للنقابات والعمال الذين ينتمون إلى عمل أو مهنة أو وظيفة ما ضمن علاقات عمل، ويسعى للحفاظ على الحياة المهنية والعملية وحتي الاجتماعية والنفسية المناسبة لهم، ولمواجهة إدارة السلطة خصوصا إذا لم توفر المطالب والمصالح المهنية الاجتماعية لفائدة أعضائه[1].

المطب الثاني: أهداف العمل النقابي :

أي عمل جماهيري يرتبط بخدمة المجتمع وأفراده، يستمد قوته وقدرته في التأثير من مبررات وجوده وفلسفة عمله للحفاظ على استمراريته وديمومته لتحقيق الأهداف التي انطلق منها، ويقوم العمل النقابي على تحقيق جملة من الأهداف والبرامج والأنشطة، فهو يهدف إلى تحسين أوضاع العاملين في النواحي المادية والمعنوية وتحقيق كرامتهم، وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تقسيمها ك الآتي :

1-**اقتصاديا** : يسعى إلى تحسين الأوضاع المادية للعاملين عن طريق السعي إلى رفع مستوى الأجور بما يتناسب مع متطلبات العيش اليومي، والسكن واللباس والخدمات الاجتماعية المختلفة كالتعليم والصحة والتنقل والترفيه وتحقيق التعويضات المختلفة ورفع مستواها، وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين وأسرهم .

[1] جمال بوربيع: الحركات العمالية، مقياس الحركات العمالية، تخصص علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة فرحات عباس جيجل، الجزائر، 2016.

2-**اجتماعيا**: يسعى إلى رفع مستوى تثقيف وfأهيل العاملين، وجعل العلاج الصحي في متناول جميع العاملين وتوفير السكن باعتباره ضرورة اجتماعية ملحة بشرط أن يتوفر على شروط الإقامة المريحة [1].

ثقافياّ يكن العاملين من رفع مستواهم الثقافي عن طريق تمكينهم من ممارسة الأشكال الثقافية في أماكن العمل التي يجب أن تتوفر على بنيات تحتية مناسبة بالإضافة إلى تشجيع الإنتاج الثقافي في التموقع ككل مما يساعد على نمو المكونات الثقافية نموا سليما يتناسب مع ما يقتضيه العصر .

4-**تربويا و تعليميا**: الدفاع عن مصالح أسلاك وعمال التربية المادية والمعنوية والحفاظ على حقوقهم المكتسبة، والعمل على ترقيتهم مهنيا واجتماعيا وتربويا وتمثيلهم لدى السلطات المحلية والمركزية والهيئات الدولية، والدفاع عن فئة المتقاعدين ونشر الوعي النقابي والتربوي ومبدأ التضامن بين أسلاك وعمال التربية تذوب فيه الفوارق الاجتماعية تكريسا لمبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته، وتفعيل التكوين النقابي وتوسيعه بين أسلاك وعمال التربية.

المطلب الثالث: مبادئ العمل النقابي

مبادئ العمل النقابي :

تعددت المنطلقات لتحديد مبادئ العمل النقابي واختلفت الرؤى حول تقسيم هذه المبادئ لكن تمت شبه إجماع على بعض العناصر المشتركة في التقسيمات ومنها .

1-**مبدأ الاقتناع** : من أهم مبادئ العمل النقابي أن يكون الفرد مقتنعا بأهمية الممارسة النقابية وجدوها في المحافظة على حقوق الجميع، وتحسين أوضاع الأعضاء والارتقاء بالواقع الموجود نحو الأفضل.

2-**مبدأ الذاتية الإيجابية** : يعتبر العمل النقابي عملا ذا تكمن أهمية الذاتية الإيجابية للأعضاء لتكون المحرك الأساسي للعمل والمثابرة لتحقيق الأهداف المرجوة وتتبلور في هذا المبدأ عملية الاستعداد والتضحية في سبيل البلوغ للغايات المرجوة .

3-**مبدأ الديمقراطية المركزية** : يعتبر هذا المبدأ العمود الفقري الذي يرتكز علية النشاط النقابي والحياة التنظيمية للحرك ة النقابية ككل، وهو الذي يعني ان تكون إدارة النقابة وكافة القرارات المواقف المعبرة عنها صادرة وفق آليات الديمقراطية يشارك فيها جميع الأعضاء .

[1] جون هانبرغ: الصحفي المحترف ، ترجمة أحمد كمال عبدالرؤوف، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط ،2 القاهرة، مصر ، 1996.

مبدأ القيادة الجماعية: هو المبدأ الذي يجنب العمل النقابة الأخطاء والاندفاع خلف الأنانية المقيتة، ويتجلى هذا المبدأ عند اتخاذ القرارات ولاعتماد على رأي الأكثرية والتزام الأقلية والدفاع عنها حتى وإن كانوا معارضين لهذه القرارات [1].

5-**مبدأ العمل الجماعي أو الشورى:** ويشترط هذا المبدأ انه على كل نقابي مسئول أن يستعين ويسترشد خلال قيامه بالنشاط النقابي بآراء أصحاب الخبرة، إضافة إلى آراء زملاءه حتى يتم ضمان ترشيد آلية اتخاذ القرار بما فيه الأسلم والأفضل للنقابة .

6-**مبدأ المسئولية الفردية** : بموجب هذا المبدأ فإن كل نقابي مسئول يتحمل نتائج ما يقوم به من وظائف ومهام نقابية، وخلال قيامه بعمله يتعرض العضو النقابي للمراقبة والمحاسبة من القيادات والأجهزة العليا ومن القواعد الدنيا للتنظيم النقابي .

7-**مبدأ المراقبة والمحاسبة** : حين يفتقد النشاط النقابي لمبدأ المراقبة والمحاسبة يتعرض التنظيم النقابي لنوع من الفوضى والتي سيصل احيانا حد التسيب، والرقابة والمحاسبة كمبدأ لا يهدف بالدرجة الأولى إلى إثبات الخطأ وفرض إلى حد التلاشي الفعلي للعمل يصل أحيانا العقوبات بقدر ما يهدف إلى تحسين نوعية النشاط النقابي ورفع إنتاجيته .

8-**مبدأ النقد والنقد الذاتي** : النقد الذاتي كمبدأ هو حق لكل عنصر نقابي بغض النظر عن موقعه النقابي أهو في عضو في الأجهزة القيادية أم هو ضمن قواعد النقابة، ومن خلال هذا المبدأ يقوم العضو بتوجيه انتقاداته للجهة المسيئة الموضوعية ومراعيا في تناول الموضوع المراد انتقاده بعيداً عن التجريح وبصورة بناءة.

9-**مبدأ تقبل الرأي المعارض** : فعلى كل فرد في النقابة مهما كانت مشاربه وتوجهاته أن يتقبل الرأي المعارض بكل مرونة مهما فيما اختلفنا عليه ."كانت صحته ومدى مخالفته لرأيه وكما قيل " نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا عن تأثير العاطفة والمصالح.

10-**مبدأ موضوعية الاختيار** : يقضي هذا المبدأ ان يراعي العضو الموضوعية قبل اتخاذ القرار بعيدا الفردية \ن يكون الفرد علميا في اختياره الذي يجب أن ينشد الصالح العام[2] .

[1] جون هانبرغ: الصحفي المحترف، مرجع سبق ذكره، ص65
[2] جون هانبرغ: الصحفي المحترف، مرجع سبق ذكره،ص 66

الفصل الثاني: المنظمات النقابية الصحفية بالجزائر

المطلب الأول: ماهية العمل النقابي بالجزائر

المطلب الأول: تاريخ العمل النقابي بالجزائر سنة1954

بعد اندلا ع الثورة التحريرية بسنتين أسس مجموعة من النقابيين منظمة نقابية جزائرية عرفت بالاتحاد العام للعمال الجزائريينّ ترأسها عيسات إيدير، وذلك في 24 فيفري 1956م بمبادرة من ''جبهة التحرير الوطني) ، وهو يعتبر حلقة متصلة بين الحركة الوطنية والحركة النقابية وأصبح له تشكيلات وفروع، كان الاتحاد يضم آنذاك أكثر من 11 ألف منخرط.

وقد تعرض أمينها العام عيسات إيدير إلى الملاحقة من قبل قوات الاحتلال الفرنسي، إلى غاية اعتقاله في ماي 1956م لينقل بين السجون إلى أن توفي تحت التعذيب في 26 جويلية 1959م، بعد الاستقلال سنة 1962م كان التنظيم النقابي يسير في إطار التسيير الاشتراكي للمؤسسات، والسعي لبناء مؤسسات الدولة وتعبئة القوى الشعبية من أجل تحقيق التنمية الاشتراكية، وبعد أحداث 05 أكتوبر سنة 1988م والتي أفرزت مظاهر التحول الديمقراطي التي أقرها دستور 23 فيفري 1989م، معلنا بدأ تحول الجزائر إلى نظام سياسي ديمقراطي، وأقر مبدأ التعددية بموجب المادة (41) منه وبالتالي تعددية نقابية مبنية على التنافسية في إطار المطالبة بحقوق العمال الحقيقية في ظل التعددية صدرت قوانين أخرى بداية من قانون 90/14 الذي قرر كيفية ممارسة الحق النقابي، ثم قانون 90/11 الذي حدد علاقة العمل، خرجت للوجود جمعيات نقابية متعددة عرفت بالتعددية النقابية مع بداية التسعينات، شهدت الساحة النقابية ميلاد نقا4ت مستقلة شملت معظم القطاعات في التربية والتعليم العالي والإدارة العمومية والصحة والصحافة.... الخ، وقد انبثقت عنها فروع نقابية أخرى، ك ما ك انت لها مواقف جريئة أمام الحكومة،

واستطاعت أن تغير الكثير وتحقق ما عجزت بعض النقابات القديمة تحقيقه، غير أن هذه الجمعيات النقابية لم تخرج عن طابعها المألوف وهو معالجة المشاك ل المهنية والاجتماعية والتنظيمية التي يعيشها العمال[1].

المطلب الثاني: ميلاد العمل النقابي الصحفي بالجزائر

ظهر العمل النقابي الصحفي في عهد الحزب الواحد، و أول نقابة ظهرت 1969م هي إتحاد الصحفيين الجزائريين التي أسسها حزب جبهة التحرير الوطني و قد كانت هيئة سياسية أكثر منها إعلامية وجدت

---

[1] ريا&ض شعباني: السلطة الرابعة تتحدى في الجزائر ومبادرة جديدة للدفاع عن حقوق الصحفيين ، تاريخ النشر: https://ijnet.org/ar/story :الرابط ،: تاريخ النشر،2019. 05.23 ،القراءةفي 18-02-2024

فقط لخدمة أهداف الحزب، وهو ما أدى إلى الفشل، ثم جاء بعد ذلك اتحاد الصحفيين والكتاب والمترجمين 1985م فقد كان يهدف إلى تشييد التموقع الاشتراكي، ولقد اعتبر هذين التنظيمين مجرد واجهة لا دور لهما ولم يبذلا أي جهد لتعديل وضعية الصحفيين، وكانت أحداث أكتوبر 1988م، بمثابة زلزال محى ملامح الخارطة السياسية والاقتصادية وحتى الإعلامية السائدة في الجزائر حينها، ليفسح المجال لبناء جديد قام على مجموعة من الإصلاحات في المجالات المذكورة سابقا[1]، ومن بين أهم هذه الإصلاحات صدور دستور1989 م الذي أقر تعددية سياسية مهدت لظهور حرية وتعددية إعلامية، وبدخول الجزائر هذه المرحلة الجديدة فقد كان المجال مفتوحا لظهور عدة تنظيمات ونقابات أخرى جديدة، ورغم سمو الأحداث التي قامت من أجلها هذه النقابات والجمعيات التي كانت تسعى إلى ترقية المهنة الصحفية وتحريرها من قيود الضغط والاحتكار الممارس عليها من طرف السلطة، ورغم نشأتها لحماية الصحفي وضمان حقوقه وكذا تحقيق استقلالية الإعلام وموضوعيته، إلا أن هذه التنظيمات فشلت في تحقيق الغاية التي أقيمت من أجلها، وأرجع الصحفيون سبب فشلها إلى اعتبارات عدة، منها ضعف نشاطها، والصراعات الداخلية

بحيث لجأ العديد من الصحفيين والمنتسبين لقطاع الإعلام في الدول العربية ومها الجزائر إلى تشكيل هيئات نقابية تتكفل بالدفاع عن حقوقهم وفي هذا الإطار شدد الإعلامي عمار شريتي رئيس المجلس الوطني للصحفيين ، الجزائريين على دور الصحفي في التكفل بانشغالاته والدفاع عن حقوقه كجانب مكمل لما تكفله القوانين، وذلك من خلال التكتل في هيئات نقابية ومجالس تمثيلية تجمع الأسرة الإعلامية بمختلف أنواعها وتوجهاتها، والعمل ككتلة واحدة لاسترجاع المكانة الحقيقية للسلطة الرابعة، وتكمن أهمية ذلك في توحيد الرؤى بشأن المسائل والمشاكل المرتبطة بعملهم اليومي، والسعي لأجل تحسين الإطار المعيشي لهم، وتوفير ظروف العمل الجيدة كشرط أساسي لتأدية مهامهم، وهناك خمسة نقاط[2] .

أساسية المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين والذي اسس في سنة 2018م على تحقيقها، يتعلق الأمر بسن القوانين على غرار القانون الأساسي الخاص الصحفي، ومراجعة القانون العضوي المتعلق الإعلام، وكذلك تنصيب الهيئات الضابطة كسلطة ضبط الصحافة المكتوبة ومجلس أخلاقيات المهنة، وتحديد معايير توزيع الإشهار على الصحف، و منح الصحفيين حقهم في إنشاء مؤسساتهم الإعلامية، إلى جانب العمل

[1] زكرياء سمغوني: حرية ممارسة العمل النقابي، دار الهدى للتوزيع والنشر ، ط 1، .الجزائر 2013
سعيد مقدم: أخلاقيات الوظيفة العمومية -دراسة النظرية التطبيقية، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، ط11، الجزائر
[2]

لاتفاقيات الجماعية والقطاعية بين الصحفيين وملاك المؤسسات الإعلامية، فالتنظيمات والتكتلات النقابية تبقى من أهم الحلول أمام الصحفيين العرب التي من شأنها المساهمة في ترقية وتحسين الجوانب

المهنية والاجتماعية لهم، كما أن مثل هذه التجارب قد تكشف عن طاقات كبيرة كامنة، وكوادر إعلامية طموحة وشغوفة بمهنة الصحافة[1].

المطلب الثالث: العمل النقابي للصحفي ودوره في بلورة ميثاق أخلاقيات المهنة في الجزائر :

الإعلام بصفة عامة ظاهرة اقتصادية واجتماعية وثقافة في التموقع، وقوة رئيسة في تكوين الرأي العام في العالم باسره، بعد التقدم التكنولوجي في وسائل الإعلام والاتصالات في زمن الأقمار الصناعية وساتلات البث المباشر، ويعود الاهتمام بقضية الإعلام في هذا العصر بالذات، إلى القدرة التي تمتلكها هذه الوسائل في تشكيل الرأي العام وصياغته على نحو مغاير لما هو معهود ، ولعل ما تشهده المنطقة العربية من ثورات شعبية أدت إلى قلب أنظمة قوية، وما لعب ه الإعلام من دور في هذه إلا دليلا واضحا على الحجم الحقيقي للطاقة الإعلامية التي لا تزال أكبر نتصور، حيث لا تزال هنالك مكامن قوة في داخله هي اليوم مثار اهتمام كل متابع ومراقب والإعلام النقابي يهم شريح ة مهمة من الرأي العام، لأنها تقوم بنقل الواقع النقابي ويعبر عن انشغالات المناضلين النقابيين، فلا يمكن للنقابات أن تحقق أي انتصار في مجال الحوار الاجتماعي في ظل الثورة الرقمية والمعلوماتية التي يعرفها العالم، إلا إذا ارتكز عملها على الاهتمام بتأسيس إعلام نقابي يستوعب كل هذه التحديات والصعوبات ويرتكز على تحديد المهام التي يقوم بآدائها في ظل هذه المرحلة.

جدول يوضح النقابات المعتمدة في مجال الصحافة بالجزائر

	النقابة	اختصار الاسم	سنة التأسيس
	حركة الصحفيين الجزائرية	M.J.A	1988
	نقابة صحفيي التلفزيون	S.J.T	1990
	جمعية الصحفيين الجزائريين	A.J.A	1992
	لنقابة الوطنية المستقلة لصحفيي ومنتسبي الوكالة الجزائرية للأنباء	S.N.A.J.A.A.P.S	1992
	الرابطة الوطنية للصحفيين الجزائريين	N.J.A	1993
	النقابة الوطنية للصحفيينن	S.N.J	1998

[1] سليمان صالح: أخلاقيات الإعلام، دار الفالح، ط1، الكويت، 2002.

	لنقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين	S.N.J.A	1999
	المنظمة الوطنية للصحافيين الرياضيين الجزائريين	O.S.N.J.A	2009

المصدر: المصدر: جابي ناصر: النقابات في الجزائر – التاريخ والحالة الراهنة والسيناريوهات، مؤسسة فريدريش إيبرت سنة2020

دور النقابة في سن ميثاق اخلاقيات المهنة بالجزائر:

ظهرت أخلاقيات المهنة في الجزائر مع ظهور النقابة للصحفيين في الجزائر حيث نظمت بتاريخ 13 أفريل 2000م ندوة وطنية حول أخلاقيات المهنة حضرها 150 صحفي في القطاع العام والخاص، من أجل مناقشة أخلاقيات مهنة العمل الصحفي في الجزائر، وانتهت 4لمصادقة على أول ميثاق منذ الاستقلال والذي تضمن ثمانية عشرة (18) مادة متعلقة بالواجبات وسبعة (07) مواد متعلقة بالحقوق، أما فيما يخص تحديد السلوك المهني فهناك اعتراف عام بحقيقة أن لدى الصحفيين مسؤولية أمام الرأي العام والذي يمكن أن نقسمها إلى[1] :

-مسؤولية تعاقدية فيما يخص وسائل الإعلام .

-مسؤولية اجتماعية تفرض عليهم التزامات من قبل الرأي العام والمجتمع .

-مسؤولية مترتبة عن ضرورة الالتزام باحكام القانون .

-مسؤولية تجاه المجتمع الدولي فيما يتعلق باحترام القيم العالمية .

وهذه الأنواع الأربعة من المسؤولية تكمن في مجالات معينة وتنص وثيقة أخلاق المهنة التي تتضمن :

- احترام الحياة الخاصة للأفراد والشخصيات العمومية والتفريق بين الخبر والتعليق .
- الدفاع عن حرية الإعلام والرأي وروح الانتماء .
- تغليب المصلحة الوطنية والاجتماعية في ميدان الإعلام بدل المصلحة الشخصية .
- نشر المعلومات التي تم التأكد من صحتها لا أكثر .

[1] شكيب لحسن بوكلي: الحق النقابي، محاضرات في مقياس الحق النقابي، جامعة الجزائر ،2 الجزائر، .2014

عدم نشر الإشاعات، وتصحيح الخبر وعدم الخلط بين مهنة الصحفي والقائم 4لإشهار .

عدم تقبل موارد مالية من قبل الناشرين.

إلا أن النقابة الوطنية للصحفيين في الجزائر مازالت لتضمن بقائها، فهي الناطق الرسمي و الوحيد باسم الصحفيين وتعمل جاهدة لإيصال انشغالاتهم ومواقفهم إلى السلطات العليا في البلاد ، كما أنها تسعى جاهدة لإزالة العراقيل التي تتعمد بعض الجهات وضعها في طريقها، وهي بالإضافة إلى ذلك تهدف أولا وأخيرا لتطوير الإعلام الجزائري وترقيته شكلا ومضمون، ومن الإنجازات التي دعيت النقابة والصحفيون عامة للمشاركة فيها أشغال الجلسات الوطنية للاتصال، وقد أوصت هذه الجلسات بوضع ميثاق لأخلاقيات الصحافة يبين ما للصحفي وما عليه كما دعي المشاركين إلى ضرورة التزام الصحفي بقواعد السلوك المهني المتفق عليها عالميا، والتي شكلت فيما بعد محتوى المدونة الأخلاقية ومن جانب آخر حث الصحفيين على التقيد بالمقاييس الأخلاقية مثل الابتعاد على كل ما من شأنه المساس بالحياة الخاصة [1].

المطلب الرابع: مهام ووجبات العمل النقابي تجاه المهنة الإعلامية :

إن مهمات العمل النقابي في ضوء التحولات المشار إليها أعلاه، تتمثل في إيجاد عصبية للمهنة مقابل العصبيات الحزبية والطائفية وفي حماية المنتسبين إليها من السلطة الإعلامية عينها، من السلطة السياسية، ومن السلطة المالية، وفي الحرص على تطوير القوانين والتحقق من سلامة تطبيقها، وشغل المساحة المتروكة من القانون من خلال وضع أدبيات للمهنة، والانخراط في الجدل القائم حولها، والمشاركة في تطوير آليات عملها، وفي تحصين أهل المهنة وحمايتهم من الاستتباع، ومن خطر الانزلاق نحو النرجسية، وتتمثل مهمة النقابة الكبرى في أن تنخرط في الخوض في المعضلة المطروحة حول إمكانية التوفيق بين حرية التعبير

واحترام أخلاقيات الممارسة المهنية وذلك تهدف تحقيق ما يلي[2]:

وأن الأجهزة تطوير المهنة بما يتوازى مع التطور التكنولوجي والاتصالية، أي توفير الشروط الملائمة للارتقاء بالإعلام – العمل على تخفيف القلق على مستوى الأمان الوظيفي، وتقوية الحصانة المهنية، والتأمين على حياة المراسلين في الأماكن الخطرة، نظرا الدول، لصالح هيمنة الشركات الاحتكارية الكبرى. لتراجع دور–

[1] فوزي عمر سامان: المسؤولية المدنية للصحفي، ط ،1 عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.
[2] فوزية عموش: دور التكوين والإعلام النقابي في ترقية الممارسة النقابية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جوان2011

العمل على إنقاذ المهنة من الروتين في أساليب العمل، ومكافحة هيمنة النمط الأحادي في العمل الصحافي وفي مقاربة الموضوعات الصحافية، وعدم الانحياز لمتطلبات الصورة، أي التصدي للمشكلة المتمثلة في كيفية إدارة كم هائل من المعلومات من دون الغرق في لجته، وفي كيفية توضيب الرسائل المعدة للنشر.

معايير وخصائص مهنية يجب توفرها في النقابي الصحفي

ثقافة عتمة ومتخصصة مهنية
تكوين مهني متميز
احتراف مهني منظم
اخلاقية مهنية
الاستقلالية
التوجه نحو خدمة المجتمع

المبحث الثاني: تحديات ومعوقات العمل النقابي بالجزائر

المطلب الاول: عوائق العمل النقابي بالجزائر

دائما ما يلقى العمل الصحفي والنقابي خوصا مطبات في مسار مهنته ومن بين اهم العوائق نذكر:

- **عوائق قانونية:** من خلال المواد المقيدة للحرية التي نص عليها قانون الإعلام 1990م، والنصوص التجريمية التي نص عليها قانون العقوبات خاصة بعد تعديله سنة 2001م .
- **عوائق سياسية وقضائية:** ارتبطت بمختلف المراحل التي مر بها النظام السياسي الجزائري في التسعينات القرن الماضي مع ميلاد الصحافة الخاصة، وما تعرض له الصحفيون من خلال قانون الطوارئ، وقانون مكافحة الإرهاب، وما تمخض عنها من تعليق وحجز للصحف، ومتابعات

[1]قضائية انتهت بكثير من الصحفيين إلى السجن من خلال الدعاوى المرفوعة ضد الصحفيين من طرف مؤسسات الدولة .

- **عوائق اقتصادية:** ارتبطت غالبا باحتكار الدولة لسوق الإشهار العمومي والمطابع واستخدام ديون الصحف للضغط عليها .
- **عوائق اجتماعية ومهنية:** ترتبط بأهمية الالتزام بمبادئ المجتمع والظروف التي يواجهها الصحفي في قاعات التحرير بالإضافة إلى ضعف الرواتب والحوافز، وأزمة السكن وضغوط المهنة.

المطلب الثاني: تحديات النقابات الصحفية بالجزائر

إن أي عمل نقابي عن السلطتين الاقتصادية والسياسية على مبدأ المشاركة والمداورة، وإذا لم يكن مستقلا

إذا لم يكن قائما والإعلامية، وإذا لم تكن طريقة عمل النقابة شفافة، قائمة على المساءلة والمحاسبة، وإذا لم يكن حضور الشباب والشابات من أبناء التمثيل النقابي فإن مصيره الفشل والزوال، فلقد أحاطت بحرية الصحافة في الجيل الالكتروني فاعلا مجموعة من العوائق القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنية، قلصت من ممارستها وأفرغتها من معناها الحقيقي في الواقع العملي وأبقتها من الناحية النظرية فقط ، مما أدى إلى افتقاد الكثير من الصحف للموضوعية والاستقلالية في نقل الآراء بشأنها خصوصا السياسية والاقتصادية بسبب تلكً الأحداث والمعلومات والأخبار أو التعليق عليها، وإبداء في الأمور ا

العوائق التي ما زالت إلى اليوم بدرجات متفاوتة من بلد لأخر.

المطلب الثالث: الحق النقابي في الدستور الجزائري :

يعد القانون رقم 14/90 المؤرخ في 2 جوان 1990م المعدل والمتمم والمنظم لكيفيات ممارسة الحق النقابي القانون الأول في الجزائر ، والذي يكرس 4لفعل الحرية النقابية إذ يتميز 4لعمومية والشمولية وذلك بتنظيمه لكافة جوانب الحق النقابي من حرياته وكيفية ممارسته وكذلك الحماية المخولة لممارسيه، وهو يمتاز بتعلقه بالعمال والمستخدمين على حد سواء، والظاهر أنه جاء مواكبا لدستور 1989م، ومنفذا للالتزامات الدولية للجزائر اتجاه منظمة العمل الدولية وذلك بتبنيه للإيديولوجية الليبرالية النقابية عكس ما كانت عليه

[1] محمد عقمة العنزي: المفاهيم العشرة في إدارة العمل النقابي، مجلة للإتحاد النقابي الطلابي، 4(2)، الكويت، 2008.

التشريعات السابقة كما أنه يشكل ترجمة لما جاء في المادة 56 من دستور1996م، حيث أكدت مواده على الأهداف الأساسية التالية[1] :

- ترسيخ ممارسة الحريات الأساسية وفي مقدمتها الحق النقابي.
- تكريس التمثيل الحقيقي والديمقراطي لممثلي العمال.

نقل الفعل التشريعي في مجال العمل من الدولة إلى أطراف الإنتاج والمتعاملين الاقتصاديين من خلال المفاوضات الجماعية والاتفاقيات الجماعية والاتفاقات الجماعية .

- تسهيل مهمات النضالية المطلبية، ومزاولة الأنشطة النقابية والنضالات النقابية وممارسة الحق 4لإضراب وفق النظام والقانون بحرية.
- تكريس الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج طبقا للالتزامات الدولية للجزائر نحو اتفاقيات العمل الدولية.

المطلب الرابع: النقابات الجزائرية بين الواقع والمأمول:

إن من أمال وطموحات الصحفيين الجزائريين هو الحق في الاستقاء المعلومات دون أن تكون هناك عوائق تمنع وصولها وفي بيئتها على نحو آمن وفعال، كما يطالب الصحفيون أيضا بحقهم في حرية التعبير عن آرائهم وأفكارهم، ومن الصحيح بطبيعة الحال أن الحق في استقاء المعلومات وفي تبليغها والحق في التعبير عن الآراء ينبغي أن يتمتع بهما كل إنسان، إلا أن الصحفيين بحاجة إلى ممارسة الحقوق كشرط أساسي للقيام بعملهم على نحو فعال، وأن الهدف الأساسي من وراء العمل الصحفي هو خدمة الصالح العام واطلاع الناس وتمكنهم من إصدار أحكامهم على قضا& العصر ، لكن الواقع عكس نتيجة لعدة ضغوطات خاصة عند التحدث عن علاقة الصحافة 4لسلطة، فلقد بينت التجربة في الميدان أن الكثير من زعماء العالم النامي يعتقدون إن دور الصحافة هو أن تقدم دعما غير مشروط وحماية كاملة لما تقترحه الحكومة المركزية ومكمل لها [2].

[1] Charon, J: Les journalistes et leur public : Le grand malentendu, paris: Vuibert, Clemi.Ina, 2007.
[2] Boris , L: Ethique De L information –Essai sur la déontologie journalistique (éd. 2). Bruxelles, Belgique: Edition de l'Université de Bruxelles, 1994.

وهكذا تبقى العقبة الحقيقية التي تواجه الصحافة العربية هي استحالة خروجها عن وصاية النظام السياسي والتدخل الفوقي في شؤونها، فالإعلام في أغلب الدول العربية عبارة عن مؤسسات الدولة وتوجهاتها مرتبطة النظام السياسي القائم بحكم عدم وجود فواصل مدنية واضحة بين مؤسسات الدولة.

ويمكن ان نوجز اهم الاقتراحات التي نراها تقوي العمل النقابي الصحفي وتساهم في الارتقاء أخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر وتتضمن ما يلي :

-تمكين الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية من أداء رسالتهم المهنية النبيلة، وصيانة حرية الرأي والتعبير، وضمان الوصول لمصادر المعلومات، وكشف الحقائق .

-الالتزام بآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها ورفع مستواها، والحفاظ على مبادئها وتقاليدها، والارتقاء بمستوى المهنة بما يعزز قيم الحرية والديمقراطي ة والعدالة الاجتماعية داخل كيان الدولة الجزائرية .

-العمل على رفع المستوى المهني للصحفيين الجزائريين، ومواكبة التطورات المهنية والتقنية، وأساليب العمل الحديثة والمبتكرة؛ والسعي لإيجاد فرص تدريب وتعليم ذات فائدة.

-الدفاع عن مصالح الصحفيين وقضاءاهم النقابية والمطلبية والمعنوية؛ وتوفير الحماية القانونية؛ لمنع أية إجراءات تعسفية في المؤسسات أو الهيئات أو وسائل الإعلام التي يعملون فيها؛ بما يضمن حقوقهم الوظيفية، ويكفل لهم حياة كريمة تتناسب وواقع المهنة .

-العمل على تطوير التشريعات والقوانين الجزائرية ذات العلاقة الصحافة والإعلام والحريات العامة، والحد تأثيراتها السلبية على العمل المهني وحرية الرأي والتعبير، والكشف عن الحقيقة .

-ضمان تكافؤ فرص التوظيف والترقيات في المؤسسات والدوائر الإعلامية الحكومية والأهلية، بما يكفل عدم التعيين على أسس فئوية أو الواسطة والمحسوبية .

-السعي لتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس في كليات ومعاهد الصحافة والإعلام، وتقديم الدعم والمساعدة الممكنة للطلبة الملتحقين بها.

- ضمان توفير الرعاية الصحية والتأمينات الخاصة العمل والحوادث ومخاطر مهنة الصحافة.

نتائج الدراسة الميدانية:

الجدول رقم: 1 البيانات العامة

الخصائص	النوع	ك	النسبة
الجنس	ذكر	104	51.48
	أنثى	98	48.51
	المجموع	202	100

جدول رقم 02: حول متغير السن

السن	النوع	ك	النسبة
	18-23 سنة	70	62.1
	24-29سنة	44	21.4
	30-35سنة	40	20.1
	36-41سنة	30	18.9
	42-47سنة	12	6.2
	48فأكثر	06	3.1
	المجموع	202	100

	الفئة	ك	النسبة
المستوى التعليمي	نهائي-ثانوي	16	7.9
	شهادة ليسانس	137	67.8
	دراسات عليا	49	24.3
	المجموع	202	100
	المجموع		

التخصص العلمي	الفئة	التكرار	النسبة
	الإعلام والاتصال	87	43.1
	التاريخ	39	19.3
	علوم سياسية	48	23.8
	الحقوق	28	13.9
	أخرى	00	00
	المجموع	202	100

تبين نتائج الجدول لعينة الدراسة المتعلق بالسمات العامة والخصائص: الجنس ، السن ،المستوى التعليمي، التخصص العلمي، حيث تبلغ نسبة الذكور في الطاقم الصحفي 66%

مقابل 33% إناث، ما يؤشر على أن المهنة لا تزال فيها الهيمنة الذكورية سائدة ، برغم تضاعف عدد الصحفيات في السنوات الأخيرة.

كما يبين الجدول أن 76.66 % من الصحفيين حاصلون على شهادة الليسانس في التعليم العالي و 2% منهم حاصلون على شهادة الماجستير ، مقابل 3.33% أفادوا أنهم لم يتجاوزوا المرحلة النهائية من التعليم الثانوي ، وتعكس عموما هذه النتائج ارتفاعا في المستوى التعليمي لقائمين بالاتصال ، وهو مؤشر ايجابي للارتقاء بالمهنة بالمؤسسات الصحفية.

كما يبين الجدول من خلال النتائج أن 46.7%من الصحفيين يتمتعون بخبرة عمل تفوق عشر سنوات في ميدان الصحافة والنشر ، مقابل 3.33% ممن تجاوزت خبرتهم العشرين سنة في ميدان الإعلام ، بينما أكد 36.7% أن خبرتهم المهنية تقارب أو تتعدى بقليل الخمس سنوات،بينما لا يتجاوز ويتعدى 13.3% من الصحفيين لا تتعدى خبرتهم المهنية الخمس سنوات، وهذا مؤشر إلى وجود العديد من

الصحفيين الشباب والمبتدئين الذين هم خريجو الجامعات الجدد، بعضهم جاء من تخصص الإعلام والاتصال وبعضهم من تخصصات مختلفة.

مؤسسة العمل

مؤسسة العمل النقابي	تكرار	النسبة
اتحاد الصحفيين والإعلاميين الجزائريين	**65**	**53**
المجلس الوطني للصحفيين	**65**	**59**
النقابة الوطنية للصحفيين	**40**	**32**
النقابة الوطنية للصحفيين الرياضيين	**32**	**22**
المجموع	**202**	**100**

تفيد نتائج الجدول حول متغير مؤسسة العمل أن 53بالمائة من المبحوثين يعملون في اتحاد الصحفيين والإعلاميين الجزائريين وهذا بتكرار موزع ب65 فردا، وجاء النقابة الوطنية للصحفيين بتكرار قدره 40 ونسبة مئوية ب32 بالمائة، فيما جاء النقابة الوطنية للصحفيين الرياضيين بتكرار 32 ونسبة مئوية قدرت ب22بالمائة .

طبيعة مؤسسة العمل لصحفيي النقابات:مؤسسة العمل

	تكرار	النسبة
ورقية	130	56%
الكترونية	72	%44

تبين نتائج الجدول أن 130 إجابة من إجابات المبحوثين حول متغير طبيعة مؤسسة العمل كانت الصحف وبنسبة قدرت ب 56بالمائة، بينما جاءت الصحف الالكترونية بتكرار 72 ونسبة مئوية قدرت ب44بالمائة ما يدعم بقاء الصحف الورقية في المنافسة الإعلامية.

قطاع مؤسسة العمل افراد النقابات :المؤسسة

عمومية	65	%32.17
خاصة	137	67.82%

تبين نتائج الجدول توزيع نسبة العمل بين القطاعين اعام والخاص ، حيث بينت نتائج هذا المتغير ان 67.82% منهم يعملون في القطاع الخاص ، بينما 32.17%بالمائة يعملون في القطاع العمومي من خلال مؤسسة الشعب.

الدور الوظيفي		
المتغير	**التكرار**	**النسبة**
رئيس التحرير	4	1.98
مدير التحرير	4	1.98
محرر	35	17.32
رئيس القسم	22	10.89
صحفي	**135**	**66.83**

تفيد نتائج الجدول أعلاه حو متغير الدور الوظيفي أن 135 من أفراد العينة وما نسبته 66.83% منهم يحملون الصفة الوظيفية كصحفي، وجاء في المرتبة الثانية في السلم التراتبي المهني محرر بنسبة قدرت 17.32%، فيما حل رئيس القسم ب10.89%، وتلاه منصبا مدير ورئيس التحرير بنسبة 1.98بالمائة كل منهما.

المحور الثاني :المستوى المهني والعلمي للقائم بالاتصال بالنقابة الصحفية:

1/هل تلقيت برامج تدريبية في مجال الإعلام؟

البرامج التدريبية	اتحاد الصحفيين		مجلس الصحفيين		نقابة الصحفيين		ن ص الرياضيين	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
✓ نعم	21	10.39%	15	7.42	00	00	00	00
✓ لا	44	%21.78	45	22.27	40	19.80	32	15.84

***إذا كان الجواب "بنعم" انتقل إلى السؤال الثاني ، وإذا كان ب "لا" فانتقل إلى السؤال الرابع.**

تفيد نتائج الجدول أعلاه أن النقابتين الاتحاد والمجلس هما فقط من استفاد صحفيوها من دورات تدريبية ، وهذا بنسبة 10.39% في الاتحاد ، 7.42% في المجلس ، بينما لم يستفد أي صحفي من النقابات الاخرى اية دورة تدريبية ، وبالتالي فان النقابتين تدرك جيدا قيمة البرامج التدريبية في تطوير الأداء المهني للقائم بالاتصال .

بينما جاءت إجابات المتغير لا ب 21.78%في الاتحاد،22.27%في المجلس،19.80%في نقابة الصحفيين و15.84%في نقابة الرياضيين. وتبين نتائج متغير لا أنه حتى بعض الصحفيين ممن يعملون في مؤسسات استفاد زملاؤهم من التدريب هم لم يستفيدوا أيضا بسبب ظروف أخرى .

2/ طبيعة الدورات التدريبية التي تحصل عليها صحفيو النقابات:

الدورات								
	تكرار		النسبة		تكرار		النسبة	
	اتحاد الصحفيين		مجلس الصحفيين		نقابة ص		ن الرياضيين	
طويلة المدى	00	00	00	00	00	00	00	00
قصيرة المدى	21	10.39	15	7.42	10	4.95	5	2.47
لا توجد	44	68	50	24.75	30	50	27	13.36

تبين نتائج الجدول أعلاه أن 10.39% من أفراد العينة الذين ينتمون الى نقابة الاتحاد تلقوا تدريبا قصير المدى ، فيما تلقى 7.42% من صحفيين نقابة المجلس نفس التدريب ، وحلت نقابة الصحفيين الالكترونية tsaبنسبة 4.95% فيما حلت ن الرياضيين بنسبة 2.47% وكلهم تلقوا تكوينا قصير المدى ، فيما غابت الدورات التدريبية طويلة المدى ، وتعزز هذه النسب قيمة الدورات التدريبية في صقل أداء الصحفيين والقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام، ومنه التحكم في المعايير المهنية والأخلاقية ومعرفة القوانين المستحدثة على غرار قانون الاعلام الجديد، حيث نرى اهتماما من جانب الصحف المطبوعة فيما تقل في الصحف الالكترونية .

بينما جاء نسب متغير لا توجد ب 21.78% الاتحاد ، 24.75%في المجلس و 14.85%في ن الصحافيين و13.36%في ن الرياضيين، وتبين نتائج هذا الجدول ان كثيرا من القائمين بالاتصال لا توجد لديهم دورات تدريب ولم يستفيدوا منها أيضا.

3/ الجهات التي تقوم بالتدريب الصحفي للنقابات :

الجهة التدريبية								
	ن الصحافيين		ن الرياضيين		اتحاد ص		مجلس ص	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
المؤسسة الصحفية محل العمل	0	0	0	0	50	24.75	40	198.0
وزارة الاتصال	10	4.95	20	9.90	42	20.79	36	178.2
النقابات الصحفية المحلية	0	00	0	0	0	0	0	0
منظمات دولية	5	2.47	10	4.95	5	2.47	10	4.95
الجمعيات ومختلف المنظمات	**0**	**0**	**0**		**0**	**0**	**0**	
التدريب على حساب الشخصي بنفسه	**20**	**9.90**	**40**	**19.80**	**5**	**2.74**	**10**	**4.95**
أخرى:	**00**	**00**						

تبين نتائج الجدول أعلاه أن الجهات التي تسهر وتقدم الدورات التدريبية التكوينية للقائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية محل الدراسة ، فقد جاءت **وزارة الاتصال** في المرتبة الأولى ، حيث توزعت نسب الدراسة 20.79%اتحاد ، تلتها المجلس الوطني 17.82% ،4.95% ن الصحافيين، نقابة الصحافيين الرياضيين ب9.90% ، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة الباحث حول المعايير الاخلاقية والقانونية، في أن المراقب الخارجي المجسد في وزارة الاتصال هو من يبادر لتحسين تدريب الصحفيين

والقائمين بالاتصال ما يعني حضور الجهات الرسمية حتى ضمن القطاع الخاص في تكوين الصحفيين والرفع من مستواهم ما ينعكس إيجابا على المهنة .

وجاء في المرتبة الثانية **التدريب حساب الشخصي**، حيث توزعت نسب إجابات المبحوثين في المنضويين ضمن النقابات وتباينت آراؤهم ، فجاءت نسبة 19.80%في ن الصحافييين الرياضيين، تلاه نقابة الصحفيين بنسبة 9.90%، 4.95 %نقابة المجلس ، 2.74%نقابة المجلس،ما يعني أن العمل الفردي في التكوين المهني طغى أكثر على دور الوسيلة الإعلامية ، حيث أكد قانون الإعلام 12-05في على ضرورة تخصيص 2%من مداخيل المؤسسة الإعلامية في التدريب، ويؤكد عبد الرؤوف عزيري مدير النشر في جريدة المسار العربي ، أن الصحفيين يغطون على عدم قدرة مؤسسة عملهم في توفير تدريب مهني يرفع من منهيتهم، ما جعلهم يلجؤون إلى طرق أخرى لتحسين مهنيتهم على حسابهم الخاص .

ويؤكد **رضوان عثماني** مدير النشر للصباح الإخباري أن مؤسسات الإعلام تتنصل من مسؤولياتها القانونية التي جاء بها قانون الاعلام السابق 12-05 وقانون 2024 الحالي في تخصيص جزء مالي لتدريب صحفييها ، هذا الحال جعل بالصحفيين يأخذون زمام تكوين أنفسهم رغم قلة الموارد المالية لهم وظروفهم الاجتماعية الهشة..

وجاء في المرتبة الثالثة **المؤسسة الإعلامية محل العمل** ، حيث توزعت النسب 24.75%في نقابة الاتحاد ، 19.80%في المجلس ،بينما خلت النسب من نقابتي الصحافيين والنقابة الوطنية ، وتؤشر النتيجة على نتيجة مفادها عدم ايلاء المؤسسات الإعلامية أهمية للتكوين والتدريب ، وهمها الوحيد هو الربح التجاري من الإعلان فقط، ويذهب الأستاذ ربيع رضوان رئيس تحرير سابق بعدد من الصحف الورقية أن مؤسسات الإعلام صارت تلهث اليوم وراء الربح ما افقدها هويتها المهنية ، واهمال الرفع من مستوى صحفييها مجابهة المنافسة الإعلامية بين وسائل الأعلام، وذهب رضوان عثماني أيضا وهو مدير نشر الموقع الإخباري الصباح أن المواقع الإخبارية تفتقر للإشهار والمداخل وهي لا تقارن بالصحف التي تمتلك الإشهار، وبالتالي فهي ا يمكن لها أن تدفع أجور من يعمون معها فما بالك بالتدريب والتكوين المهني.

فيما جاءت **المنظمات الدولية** في المرتبة الرابعة، حيث توزعت نسب الدراسة ب 4.95%في نقابتي المجلس والصحافيين الرياضيين معا، 2.47%في مالاتحاد والنقابة الوطنية. حيث ينخرط كثير من القائمين بالاتصال في المشاركة في البرامج التدريبية التي تطرحها عدد من المنظمات الدولية خاصة الصحفية منها، قصد الاستفادة من مجانية التدريب المدفوع، وتتوافق هذه النتيجة مع دراسة جميلة بن زيدون حول الظروف المهنية والاجتماعية للصحفيين ، والتي تؤثر بالسب على الارتقاء بالشق المهني والتدريبي.

فيما خلت النسب والقيم في متغيري النقابات الصحفية والجمعيات ، مايعني غياب أي اهتمام بشق التدريب المهني.

وتفيد قراءة نتائج الجدول في متغيراته أن حضور الوسيلة الإعلامية في مجال التدريب غائب إن لم نقل منعدم ، هذا الأمر ينعكس بالسلب على القيم المهنية والأداء الصحفي للقائم بالاتصال.

4/ الأسباب التي حالت دون تلقين التكوين القانوني للصحفيين في النقابات:

الأسباب التي حالت دون تلقيك برامج تكوينية وتدريبية								
	الاتحاد		المجلس		ن الصحافيين		ن الرياضيين	
	ك		ن		ك	ن		
غياب الاهتمام بالثقافة والتكوين في المؤسسة الصحفية	50	24.75	50	24.75	33	16.33	22	10.89
عدم القدرة المادية على التكفل بمصاريف التكوين	43	21.28	41	20.29	40	19.80	26	12.87
عدم الاقتناع بجودة ومخرجات التدريب والتكوين	12	5.94	15	7.42	10	4.95	20	9.90
الرغبة في إبقاء الوضع القائم لدى ملاك الصحف وعدم الدفع بمهنية المؤسسة	12	5.94	27	13.36	25	12.37	12	5.94
الفراغ القانوني الذي أتاح تملك المؤسسات الصحفية من الدخلاء عن الصحافة	48	23.76	49	24.25	17	8.41	17	8.41

الربحية على حساب المهنية الإعلامية	32	15.84	32	15.84	21	10.39	21	10.39
أخرى:	**00**		**0**		**0**	**0**	**0**	**0**
المجموع								

إجابات متعددة

تؤشر نتائج بيانات الجدول أعلاه أن **غياب الاهتمام بالتدريب والتكوين في المؤسسة الإعلامية الجزائرية** جاء في المرتبة الأولى ، وتوزعت نسب المتغير 24.75%في الاتحاد والمجلس معا،16.33%في بة الصحفين، 10.89%في ن الرياضيين ، ما يفسر انعكاس حالة التقهقر المهني للمؤسسات الإعلامية الجزائرية ، حيث يذهب الصحفي بالتلفزيون الجزائري وجريدة الشعب أحمد فريد الأطرش إلى أن المؤسسة الإعلامية غيبت مفهوم التكوين والتدريب داخل كيانها ، ما جعلها تعيش حالة من التدني المهني للقائمين بالاتصال لديها.

وجاء في المرتبة الثانية الفراغ **القانوني الذي أتاح تملك المؤسسات الصحفية من الدخلاء عن الصحافة،** حيث توزعت النسب 24.25%في نقابة المجلس، تلنها نقابة الاتحاد 23.76%، ثم ن الصحفيين ون الرياضيين 8.41%، وتتفق نتائج هذا المتغير مع دراسة الباحث التي رأى فيها أن تملك وسائل الإعلام من طرف دخلاء المهنة ، جعلها تتخلى عن رسالتها المهنية وتهمل كل ما من شأنه أن يرتقي بالقائم بالاتصال والحفاظ على معايير مهنية وأخلاقية سليمة.

ويؤكد **لخضر رزاوي مدير موقع الغد الآن** ، أن سبب الاعتداء على معايير وأخلاقيات المهنة هم ملاك المؤسسة الصحفية الذين لا يملكون أي مستوى علمني أو مهني ، فقط همهم الربح المادي التجاري واهمالا لكل ماهو قانوني .

وقد أضاف المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي 20-332المتعلق بالصحافة الالكترونية واليات حق الرد والتصحيح، شرط الدبلوم العلمي والخبرة المهنية لتملك أي وسيلة إعلامية الكترونية، وهذا كإجراء تنظيمي للصحافة الالكترونية.

وجاءت فئة **عدم القدرة المادية على التكفل بمصاريف التكوين** في المرتبة الثالثة، وتوزعت نسب الدراسة ب 21.28%في نقابة الاتحاد، 20.29 %في المجلس، و19.80%في ن الصحافيين و12.87% في

ن الرياضيين. وتتفق نتائج هذا المتغير مع دراسة حسينة بوشيخ حول غياب القدرة المادية للمؤسسات الإعلامية في تكوين صحفييها والقائمين بالاتصال لديها، ما يعني تدني مستوى عرض المحتوى الصحفي وبالتالي يعطي صورة سلبية عنها وقد أوصت دراسة حسان دوحان بضرورة توفير المؤسسات الصحفية للتدريب المهني وتأهيل القائم بالاتصال جيدا، وهذا تعزيزا للالتزام بآليات أخلاقيات المهنة الصحفية.

وجاءت فئة **الربحية على حساب المهنية الإعلامية** في المرتبة الرابعة، حيث توزعت نسب الدراسة ب 15.84%في ن الاتحاد والمجلس ، 10.39%في ن الصحافيين ون الرياضيين ،وتؤشر نتائج هذه الفئة على أن وسائل الإعلام تسعى إلى الربح المادي على حساب المضمون المهني ، واللهث وراء الإشهار ،ويرى **نورالدين لعراجي رئيس تحرير جريدة الشعب الحكومية** ، أن المادية طغت على حساب المعايير المهنية ، فالإشهار سلاح ناعم على رقاب أقلام الصحفيين .

وجاءت فئة **عدم الاقتناع بجودة ومخرجات التدريب والتكوين** في المرتبة الخامسة، حيث توزعت نسب الدراسة ب 9.90 %في ن الرياضيين ، 7.42%في المجلس ، 5.94%في الاتحاد ، 4.95%في ن الصحافيين، وتعكس نتائج هذه الفئة الواقع الحقيقي الذي تعيشه اغلب المؤسسات الصحفية في نظرتها لعدم جدوى التكوين وبرامجه ،كما تلتقي هذه الفئة مع متغير تملك الدخلاء لوسائل الإعلام ما جعلها تتراجع مهنيا وأخلاقيا.

وجاءت فئة **الرغبة في إبقاء الوضع القائم لدى ملاك الصحف وعدم الدفع بمهنية المؤسسة** ، حيث توزعت نسب الدراسة ب ن المجلس13.36% و12.37% في ن الصحافيين ، 5.94% في الاتحاد ون الرياضيين. وتفسر نتائج الجدول ككل على طغيان الربحية على حساب فهم القوانين والمعايير الصحفية ، التي تغيب في صورة عدم حضور ما يطلب منها.

.

***كفاية البرامج التعليمية بالجامعة للرفع من أداء القائم بالاتصال القانوني:**

البرامج التعليمية								
	الاتحاد		المجلس		ن الصحفيين		ن الرياضيين	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
كافية	**20**	**9.9**	**20**	**9.9**	**25**	**12.3**	**20**	**9.9**
غير كافية	**42**	**20.7**	**35**	**17.3**	**17**	**8.4**	**21**	**10.3**
المجموع								

تؤشر نتائج الجدول أعلاه على أن البرامج التعليمية في التعليم العالي **غير كافية** وهذا حسب إجابات أفراد عينة الدراسة ، وتوزعت النسب في هذه الفئة ب 20.7%في ن الاتحاد، و17.3%في ن المجلس ، اما 8.4%في ن الصحافيين 10.3%في ن الرياضيين ، وجاءت فئة ان البرامج التعليمية كافية ، حيث توزعت في الصحف الورقية ب9.9%في الاتحاد،و9.9%في المجلس ، ب12.3%في ن الصحافيين و9.9%في ن الرياضيين.

ويؤكد **نور الدين لعراجي رئيس تحرير جريدة الشعب** أن النظري في ميدان الصحافة لا يمكن أن يفيد بشيء ويبقى ناقصا ، ما يطرح عبئا ثانيا على المؤسسة الصحفية من خلال إعادة التكوين والتدريب ، ويضيف **عبد الوهاب زواوي رئيس تحرير باذاعة المسيلة وإعلامي** أن الجامعة لوحدها لا يمكن أن تفيد المؤسسات الإعلامية ، فعليها أن تتكيف مع التحولات المهنية وتعقد شراكات مهنية مع وسائل الإعلام قصد التدريب العلمي والمهني للطلبة.

وتقرأ نتائج الجدول ككل على أن ربط الجامعة بمحيطها المهني مهم من خلال خلق شراكات مهنية تدريبية مع مؤسسات الإعلام تسهم في تكوين الطلبة وتحضيرهم لولوج عالم الصحافة.

أسباب عدم كفاية مهنية القائم بالاتصال من جانب المستوى العلمي للنقابات:

الفئة							
	التكرار		النسبة		التكرار		التكرار
	ن الاتحاد		ن المجلس		**ن الصحافيين**		ن الرياضيين
الجامعة والمعاهد الأخرى تقدم تعليما نظريا يفتقد إلى التطبيق	**50**	**24.7**	**50**	**24.7**	**35**	**17.3**	**35**	**17.3**
غياب الخبرة المهنية مع توفر المستوى العلمي اثر سلبا على القائم بالاتصال	**45**	**22.27**	**35**	**17.3**	**27**	**13.36**	**35**	**17.3**
غياب اتفاقيات التعاون والتكوين بين المؤسسة الإعلامية والجامعات.	**26**	**12.87**	**29**	**14.35**	**26**	**12.87**	**33**	**16.33**
توجد فئة عاملة من القائمين بالاتصال لا تملك مستوى علميا عاليا	**34**	**16.83**	**33**	**16.33**	**25**	**12.37**	**25**	**12.37**
عدم اهتمام طلبة الإعلام بالتكوين النظري	**36**	**17.82**	**36**	**17.82**	**29**	**14.35**	**29**	**14.35**
النظرة المادية للإعلام	**16**	**7.92**	**20**	**9.9**	**20**	**9.9**	**20**	**9.9**

تؤشر نتائج الجدول أعلاه أن *فئة* ***الجامعة*** **والمعاهد الأخرى تقدم تعليما نظريا يفتقد إلى التطبيق** جاءت في المرتبة الأولى، وتوزعت نسب الدراسة حيث جاءت في الصحف الورقية ، في نقابتي الاتحاد والمجلس معا بنسبة24.7% ، و ب 17.3%في كل من نقابتي النقابة الوطنية والرياضيين يعني افتقار المؤسسات الجامعية إلى وسائل للتدريب المهني المرافقة للتدريس النظري لكل التحولات القانونية التي تطرأ على ساحة الصحافة وتشريعاتها.

وجاء في المرتبة الثانية فئة **توجد فئة عاملة من القائمين بالاتصال لا تملك مستوى علميا عاليا** ، حيث توزعت النسب ب16.83%في كل نقابة الاتحاد والمجلس ، وجاءت النسب ب12.37%في كل من موقنقابتي الصحفيين والرياضيين

وجاءت فئة **غياب الخبرة المهنية مع توفر المستوى العلمي اثر سلبا على القائم بالاتصال،** حيث توزعت النسبة في الصحف الورقية ب22.7%في الاتحاد ، و17.3%في المجلس ، توزعت ب17.3%في ن الرياضيين و13.36%في الصحفيين.

وجاءت فئة **غياب اتفاقيات التعاون والتكوين بين المؤسسة الإعلامية والجامعات،** في المرتبة الرابعة ، وتوزعت نسب الدراسة ضمنها ففي الصحف الورقية جاءت الاتحاد بنسبة 14.35%المجلس ب12.87% ، بينما جاءت ب 16.33%في ن الرياضيين و 12.87%في نقابة الصحفيين وجاءت فئة**عدم اهتمام طلبة الإعلام بالتكوين النظري في المرتبة الخامسة،**حيث توزعت النسب في الصحف الورقية ب 17.82%في كل من الاتحاد والمجلس ، وب14.35%في كل من نقابة الصحفيين والرياضيين

وجاءت **فئة النظرة المادية للإعلام** في المرتبة الأخيرة ، وتوزعت النسب ب9.9%في المجلس ، و7.92%في الاتحاد ، و ب 9.9%في كل نقابتي الصحفيين والرياضيين

المحور الثالث :المعايير والضوابط القانونية والمهنية وتطبيقها في المؤسسة الصحفية ودور النقابة فيها:

طبيعة المعايير المهنية المطبقة في مؤسسة العمل

المعايير المهنية							
	ك	ن	ك	ن			
	الاتحاد		المجلس		ن الصحفيين		ن الرياضيين	
الدقة	31	15.33	39	19.30	29	14.35	36	17.82
الموضوعية	29	14.35	29	14.35	32	15.84	35	17.32
المسؤولية	27	13.36	28	13.86	28	13.86	35	17.32

عدم الانحياز	14	6.93	30	14.85	27	13.36	31	15.33
توثيق المصادر	12	5.94	17	8.41	17	8.41	17	8.41
الحياد والنزاهة	12	5.94	14	6.93	14	6.93	14	6.93
أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0

✓ **الإجابات متعددة**

تفيد نتائج هذا الجدول أعلاه ان نسبة تطبيق معيار الدقة في صحف الدراسة ،و توزعت في ب19.30%في ن المجلس و15.3%في ن الاتحاد ، و ب17.82%في ن الرياضيين و14.35%في ن الصحفيين مايعني حضور هذا المعيار في العمل المهني لصحف الدراسة من الجهتين.

وجا معيار الموضوعية في الصحف الورقية موزعا ب14.35%في ن الاتحاد والمجلس معا ، وفي جاءت النسب ب17.32%في موقع ن الرياضيين و15.84%في ن الصخافيين، وجاء معيار المسؤولية في ب13.86% في المجلس و13.36%في ن الاتحاد ، بينما جاءت النسب في ب17.32%في ن الريضيين و13.86%في ن الصحفيين.

وجاء معيار عدم الانحياز في المرتبة الرابعة، حيث توزعت النسب في الصحف الورقية ب14.86%في ن المجلس و6.93%في ن الاتحاد، وجاءت ب15.33%في ن الرياضين و13.36%في ن الصحفيين، و ب8.41%في كلا النقابتين الصحفيين و الرياضيين، وجاءت النسب ب8.41%في المجلس و5.94%في الاتحاد.

وجاء معيار الحياد والنزاهة في نقابتي الصحفيين والرياضيين بنسبة 6.93%في كلا النقابتين، اما في وجاءت ن المجلس ب6.93% وبنسبة 5.94%في ن الاتحاد.

وتفيد النتائج ان معيارا الدقة والموضوعية يحضران مهنيا في عمل المؤسسات الاعلامية في عينة الدراسة ، بينما يق معيار النزاهة نظير تداخل العديد من المتغيرات الداخلية في الوسيلة الاعلامية والخارجية كالضغوط وملكية المؤسسة الاعلامية.

الأسباب الناجمة عن عدم مراعاة المؤسسات الإعلامية للمعايير القانونية من وجهة نظر النقابات :

الفئة	الاتحاد		المجلس		ن الصحفيين		ن الرياضيين	
	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
التوجهات السياسية والإيديولوجية والفكرية المؤثرة على القائم بالاتصال	30	14.85	30	14.85	21	10.39	12	5.94
تدني المستوى المهني للقائم بالاتصال في المؤسسة الإعلامية	33	16.33	22	10.89	15	7.42	12	5.94
غياب الضوابط والأطر التشريعية المنظمة	40	19.80	36	17.82	23	33	16	7.92
تأثير ملاك الصحف ورؤساء التحرير على عمل القائم بالاتصال	30	14.85	21	10.39	17	8.41	17	8.41
غياب العمل بمواثيق الشرف الإعلامي ومدونات السلوك المهني	13	6.43	13	6.43	32	15.84	10	20
تدني المستوى المهاري والتدريبي للقائم بالاتصال	12	5.94	33	16.33	14	6.93	22	10.89
عدم التقيد والالتزام بالمسؤولية المهنية والأخلاقية اتجاه المجتمع ككل	11	5.94	10.	10.39	15	7.42	14	6.93
المجموع								

تبين نتائج الجدول أعلاه أن فئة **التوجهات السياسية والإيديولوجية والفكرية المؤثرة على القائم بالاتصال** جاءت في المرتبة الاولى، بنسب موزعة ب 40بالمائة في كل من نقابتي الاتحاد والمجلس ، و31بالمائة في ن الصحفيين و22بالمائة في ن الرياضيين. وتتوافق نتائج هذا المتغير مع دراسة حسينة بوشيخ في تاثير توجهات القائم بالاتصال الفكرية والإيديولوجية.

كما يؤكد **عزالدين طهاري رئيس تحرير الاذاعة الوطنية** على أن القائم بالاتصال يغلب عليه فكره وإيديولوجيته التي تحرك عمل المؤسسة وتوجيه سياستها في التوجه الذي يخدمه كشخص .

، بينما جاءت فئة **غياب الضوابط والأطر التشريعية المنظمة في المرتبة الثانية ، وتوزعت نسب هذه الفئة ب 50بالمائة في ن الاتحاد،و46بالمائة في ن المجلس ، و33بالمائة في ن الصحفيين و26بالمائة في ن الرياضيين**.وتؤشر هذه النتائج على الضوابط التنظيمية والقانونية مهمة في الحفاظ على معايير المهنة ، فالرادع القانوني أداة تقويم للأشخاص ، ويذهب **الصحفي الدكتور احمد المهدي زواوي صحفي وأستاذ** ، أن القانون رادع مهني مهم في ضبط أخلاقيات المهنة والحفاظ على معاييرها المهنية.

وجاءت فئة **تأثير ملاك الصحف ورؤساء التحرير على عمل القائم بالاتصال،** موزعة على نسب عينة الدراسة حيث جاءت الاتحاد ب40بالمائة، تلتها المجلس ب32بالمائة، و27بالمائة كل من ن الرياضيين والصحفيين .

،ويذهب عبد الحميد عثماني رئيس تحرير الشروق نيوز الى أن ملاك الصحف ورؤساء التحرير هم الحلقة التي تتحكم وتؤثر وتمرر الرسالة الإعلامية ، كما توجه أجندتها بالزاوية التي تريدها وتفرضها على القائم بالاتصال.

وجاءت فئة تدني المستوى المهاري والتدريبي للقائم بالاتصال ، حيث توزعت نسب الدراسة ب 43%في المجلس ،32%في ن الرياضيين،و23%في الاتحاد ، و24بالمائة في ن الصحفيين،ويشكل هذا المتغير عنصرا مهما في ترقية ورة المؤسسة والحفاظ على بقائها مع مختلف وسائل الإعلام، فكلما كان المستوى المهاري أدنى انعكس على صورة المؤسسة ، والعكس صحيح.

وجاءت فئة **تدني المستوى المهني للقائم بالاتصال** بنسب موزعة على عينة الدراسة ، ب43%في الاتحاد ، و32%في المجلس، و25%في ن الصحفيين و22%في ن الرياضيين، حيث لا يستفيد القائم بالاتصال من التكوين والتدريب اللازم.

وجاءت فئة عدم التقيد والالتزام بالمسؤولية المهنية والأخلاقية اتجاه المجتمع ككل، حيث توزعت النسب ب 24%في ن الرياضيين، و23%في ن الصحفيين، و21%في ن الاتحاد، و20%في المجلس.

وكتعقيب على جملة النسب في الجدول أعلاه أن التوجهات العقائدية والفكرية والإيديولوجية لها تأثير بالغ على القائم بالاتصال وهي عامل محبط للمهنية لا يرفع من قيمتها ، والتي جاءت في مقدمة الإجابات ، كما أن تدني مهارات القائم بالاتصال يضر ويضعف الأداء المهني ، ويعطي صورة سلبية عن المؤسسة الإعلامية .

كما شكل غياب جسم إعلامي ينظم الصحافة الجزائرية ويحفظ أخلاقيات المهنة بعد زوال المجلس الأعلى للإعلام ومجلس أخلاقيات المهنة الذي كان لبنة مهمة بحسب عبد النور شلوش" احد أعضائه في تنظيم أخلاقيات المهنة حسب التجربة السويدية.

العوامل التي تقيد القائم بالاتصال بالنقابة للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية:

جدول يبين العوامل التي تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية من وجهة نظر النقابات الصحفية:

العوامل التي تقيد القائم بالاتصال للالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية								
	التكرار		النسبة		التكرار		النسبة	
	الاتحاد		المجلس		ن الصحفيين		الرياضيين	
الضوابط القانونية	57	28.5	45	22.5	52	26	33	16.5
المسؤولية الاجتماعية	56	28	67	33.5	51	25.5	37	18.5
التدريب المهني الدائم والمتخصص	48	24	59	29.5	42	21	35	17.5
مواثيق الشرف ومدونات السلوك	45	22.5	55	27.5	50	25	35	17.5
الاعتماد على مصادر موثوقة والتحقق من صدقيتها	40	20	50	25	40	20	30	15
أخرى								

تؤشر بيانات الجدول أن متغير **الضوابط القانونية** جاء في المرتبة الأولى ، حيث توزعت النسب في ب 28.5% في الاتحاد و22.5%في المجلس، وجاءت النسب في ب 26%في ن الصحفيين 16.5%في ون الرياضيين، ويشكل هذا المتغير عنصرا مهما في عمليات الإلزام والتقيد بكل ماهو قانوني ومهني ، ويؤكد **فريد رداوي إعلامي وأكاديمي** أن الضوابط القانونية رادع ذاتي ومهني قوي من حيث درجة التأثير، فالعقاب المادي من المراقب الخارجي كفيل بحضور المعايير المهنية في جميع أشكال الممارسة الصحفية.

و جاء متغير المسؤولية الاجتماعية في المرتبة الثانية من حيث المعايير التي تزم القائم بالاتصال التقيد بها ، حيث توزعت النسب في ب 33.5% في المجلس و28%في الاتحاد، اما توزعت النسب ب25.5%في ن الصحفيين و 18.5%في ن الرياضيين.

وجاء متغير **التدريب المهني الدائم والمتخصص في المرتبة الثالثة** ، حيث توزعت النسب في الصحف الورقية ب29.5%في ن المجلس و24%في ن الاتحاد ، وجاءت النسب في الصحف الالكترونية ب21%في ن الصحفيين و17.5%في ن الرياضيين.

ويؤكد رئيس تحرير الشروق اليومي رشيد ولد بوسيافة أن التدريب المهني المتخصص ضابط ذاتي مهم في عمليات احترام وتطبيق المعايير المهنية ، ويشير ايضا أن التدريب يجعل القائم بالاتصال يفهم قيم المعايير تقائيا .

وجاء متغير مواثيق الشرف ومدونات السلوك ، والذي يتعتبر احد الضوابط المهنية المهمة في عمل المؤسسات الاعلامية، حيث توزعت النسب ب 27.5% في المجلس و22.5% في ن الاتحاد ، بينما و ب 25%في ن الصحفيين و17.5% في ن الرياضيين ، وتشكل المواثيق ومدونات السلوك احد اهم اليات التنظيم الذاتي التي تعمل بها المؤسسات الاعلامية للحفاظ على المعايير المهنية واحترام اخلاقيات المهنة.

وجاء متغير **الاعتماد على مصادر موثوقة والتحقق من صدقيتها** في المرتبة الاخيرة، حيث توزعت النسب في الصحف الورقية ب 25%في ن المجلس و20%في ن الاتحاد ، بينما توزعت النسب في ب 20%في ن الصحفيين و 15% في ن الرياضيين ، وفتحت التحولات الرقمية الجديد الباب امام مسؤوليات مهنية كبيرة في ظل المصادر المفتوحة التي تتطلب تحققا اكثر من مصادر المصادر .

تأثير التوجهات الفكرية والثقافية في المحتوى المقدم من القائم بالاتصال بالنقابة:

العقبات والمشكلات التي تواجه المؤسسات الإعلامية الجزائرية من وجهة نظر النقابات الصحفية:

المشكلات التي تواجه المؤسسات الإعلامية الجزائرية								
	ك		ن		ك		ن	
	الاتحاد		المجلس		الصحفيين		ن اریاضیین	
غياب الثقافة القانونية لدى كثير من الصحافيين والقائمين بالاتصال	54	27	45	22.5	37	18.5	30	15
العادات والتقاليد وقيم المجتمع	23	11.5	25	12.5	35	17.5	26	13
غياب المصداقية والحياد في الطرح والمعالجة	19	9.5	20	10	28	14	22	12
غياب الصحفيين المتخصصين المحترفين	13	6.5	15	7.5	23	12.5	22	12
حداثة العمل الالكتروني وافتقاره للوسائل التقنية	16	8	12	6	16	8	22	12
أخرى								
المجموع								

تبين نتائج الجدول رقم حول متغير المشكلات التي تواجه المؤسسات الإعلامية الجزائرية ، حيث توزعت نسب الدراسة ، ففي متغير **غياب الثقافة القانونية لدى كثير من الصحافيين والقائمين بالاتصال** الصحافة الورقية توزعت النسب ب27%في الاتحاد و 22.5%في المجلس، و ب 18.5%في ن الصحفيين و 15% في ن الرياضيين.

وجاءت فئة **العادات والتقاليد وقيم المجتمع في المركز الثاني ، حيث** توزعت النسب على عينة الدراسة ، ففي الصحف الورقية جاءت ن المجلس ب25% و الاتحاد ب11.5%، بينما في ن الصحفيين بنسبة 17.5% ون الرياضيين ب13%، وتتوافق هده النتيجة مع دراسة حسان سرحان التي تفيد بقوة التقاليد كأصل اجتماعي ثابت يفرض منطقه على كثير من الفئات الصامتة في المجتمع، وتشكل معايير المجتمع قيما ضابطة للعمل الصحفي التي تضبط الأداء وعلى ضوئها تنجلي الكثير من القيم المهنية التي على القائم بالاتصال التحلي بها.

وجاءت فئة **غياب المصداقية والحياد في الطرح والمعالجة**، حيث توزعت النسب ب 14% في ن الصحفيين و12%في ن الرياضيين ، و ب10%في ن المجلس و9.5%في ن الاتحاد .

وجاءت فئة **غياب الصحفيين المتخصصين المحترفين، في المرتبة الرابعة** ، حيث توزعت النسب على عينة الدراسة، حيث جاءت في 12.5%في ن الصحفين و12%في ن الرياضيين، و 7.5%في ن المجلس و6.5%في ن الاتحاد ، ويطرح هذا المتغير قلة الصحفيين المتخصصبن في التحليل والمعالجة وخصوصا في الصحف الالكترونية التي هي حديثة العهد بالصحافة، بينما تقل في الصحف الورقية التي يمتاز صحفيوها نوعا ما بالخبرة المهنة.

وجاءت فئة **حداثة العمل الالكتروني وافتقاره للوسائل التقنية**، حيث توزعت النسب بب 12%في ن الرياضيين و8%في ن الصحفيين، بينما في ب8%في ن الاتحاد و6%في ن المجلس، وتشكل التقنية عاملا مهما في تطوير الخدمات الإعلامية التي تقدمها الصحف وبخاصة الالكترونية التي تعمل وفق الوسيط الرقمي، ويؤكد عادل لعوبي مطور برمجيات، أن الحداثة الإعلامية في الصحافة الالكترونية شكل آخر من أشكال عدم بروز المواقع الإخبارية كمواقع ذات قيمة مهنية وقوة في الساحة الإعلامية ، ناهيك عن افتقارها لأدوات قياسية تقنية في العمل المهني.

تحليل المقابلة:

تمهيد:

جوبهت مسودّة هذا القانون بموجة من الاعتراض والجدل داخل الجزائر طوال الأشهر الماضية، وتسببت بخلاف بين غرفتي البرلمان، أي ''المجلس الشعبي الوطني'' المنتخب من قبل الشعب مباشرة و''مجلس الأمة'' الذي ينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع غير المباشر من قبل أعضاء المجالس المحلية ويعين رئيس الجمهورية ثلثه. انتهى الخلاف إلى تشكيل لجنة نيابية مشتركة بين غرفتي البرلمان لتسوية الأزمة.

وسعت المقابلة المفتوحة الى بلورة وجهة نظري نقابيي المؤسسات الإعلامية ورايهم في المنظومة القانونية التشريعية كنظرة واقعية تحليلية بحتة، وهو الامر الذي لم تعرج له الاستمارة الاستبيانية.

تحليل السؤال الأول: سلطات الضبط وسلطات المراقبة

وسّع المشرّع في القانون الجديد صلاحيات السلطة الوطنية المستقلّة لضبط المحتوى السمعي البصري''، وهي سلطة لمراقبة أي برنامج سمعي بصري ومدى احترامه للقوانين.

توصف هذه السلطة التي أنشئت بقانون في العام 2014، والتي يعيّن رئيس الجمهورية معظم أعضائها، بأنّها تمارس الضبط بدل القضاء ممّا يؤدي إلى القمع. وأصبحت صلاحيات سلطة السمعي البصري بموجب قانون الإعلام الجديد تشمل ''ضبط ومراقبة خدمات الاتصال السمعية البصرية عبر الإنترنت وضمان ممارسة إعلامية محترفة التوازن بين الحرية الصحافية والمسؤولية المهنية.

وأرسى قانون الإعلام الجديد نظام تصريح لإنشاء الصحف المكتوبة والمواقع الإلكترونية، كما فرض استحداث سلطات إضافية لسلطة ضبط السمعي البصري من أجل ضبط الصحافة المكتوبة والإلكترونية وفقاً للمادة 13. بالإضافة إلى ذلك، طلب القانون إنشاء مجلس أعلى لآداب مهنة الصحافة وأخلاقياتها يتكوّن من 12 عضواً، نصفهم يعيّن من قبل رئيس الجمهورية والنصف الآخر

ينتخب من طرف الصحافيين والناشرين، ويتكفل بإعداد ميثاق آداب وأخلاقيات للمهنة، كما متابعة بتّ التجاوزات.

يرى توفيق بو قاعدة وهو صحافي ونقابي متمرس" أنّ تعيين نصف أعضاء المجلس والهيئات من طرف رئيس الجمهورية، على عكس ما كان معمولاً به من انتخاب الأعضاء من قبل ممتهني القطاع"، ويضيف أيضا انه''سيجعل المجلس والهيئات تحت وصاية الجهاز التنفيذي لمعاقبة من يريد من الصحافيين والمؤسسات الإعلامية''.

في المقابل، يعتقد رئيس ''المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين'' بالنيابة، عمار شريتي، أنّ ''استحداث سلطة لضبط خاصة بالصحافة المكتوبة والإلكترونية واعتماد نظام التصريح أمر جيد''، وذلك لأنّ الصحافة الإلكترونية ''كانت تعمل تقريباً خارج أي ضوابط قانونية خاصة''، على حدّ رأي شريتي.

السؤال الثاني: القيود المفروضة على الصحافة

وسّع القانون النشاط الإعلامي الذي يريد ضبطه ليشمل وفق المادة 2 ''كل نشر الأخبار والصور والآراء وكل بث لأحداث ورسائل وأفكار ومعارف ومعلومات عن طريق أي دعامة مكتوبة أو إلكترونية أو سمعية بصرية، موجه للجمهور أو لفئة منه''. وبالتالي، لم يعد يقتصر الأمر على الإعلام، بل كلّ خطاب أينما نشر.

في مقابل ذلك، حصر القانون وفق المادة 8 إمكانية إنشاء كلّ خدمة اتصال سمعي بصري وإرسال إذاعيّ مسموع أو تلفزي، عبر الكابل أو عبر البث الأرضي أو عبر الأقمار الاصطناعية، وكل خدمة اتصال سمعي بصري عبر الإنترنت، باستحصال رخصة مسبقة يسلمها الوزير المكلف بالاتصال، مستثنياً من الرخصة الخدمات التابعة للقطاع العمومي.

إذَن، أصبح يشتمل تعريف النشر الإعلامي على كلّ شخص ينشر الأخبار على أيّ منصة، حتى المدوّنين والمدوّنات والناشطين والناشطات على شبكات التواصل، ممّا ''سيجعل الرقابة من الأجهزة

المختصة تطال كلّ من ينشر، وهو ما يقيد ليس الحرية الإعلامية فقط بل حتى الحرية الفكرية''، وفق توفيق بو قاعدة.

كثير من الأمور لم تكن بمستوى التطّلعات، ومنها، بحسب عمار شريتي، رئيس ''المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين'' بالنيابة، ''التراجع عن تقيد الإدارة بمدة زمنية محددة للرد على طلبات الصحافيين لاعتماد العمل لمؤسسات أجنبية في المادة 22، وكذلك تسجيل عقوبات على الصحافي بدل المؤسسة الإعلامية التي تشرف على المواد الإعلامية المنشورة مثلما هو الحال في المادة 47''.

بالإضافة إلى ذلك، جاء في نص القانون منع الجزائريين/ات مزدوجي الجنسية من إنشاء مؤسسات إعلامية، وحصر وفق المادة 4 ممارسة أنشطة الإعلام في البلاد ''بالأشخاص ذوي الجنسية الجزائرية فقط، والشخصيات المعنوية الخاضعة للقانون الجزائري ويمتلك رأسمالها شخصيات طبيعية تتمتع بالجنسية الجزائرية فقط، أو شخصيات معنوية خاضعة للقانون الجزائري ويتمتع مساهموها أو شركاؤها بالجنسية الجزائرية فقط''.

ويصف بوقاعدة هذه المادة بـ''غير الدستورية''، وذلك لأن ''الدستور لا يفرّق بين المواطنين الجزائريين على أساس الجنس أو المولد أو حتى الجنسية الأخرى التي يحملونها''.

أما المادة 50 فتعاقب ''كل شخص يمارس نشاطه في الجزائر لحساب وسيلة إعلام خاضعة للقانون الأجنبي جون الحصول على الاعتماد المنصوص عليه''. وهذا ما رآه الصحافي والناشط الجزائري، **مرزوق تواتي**، مؤسّس ومدير موقع ''الحقرة'' الإلكتروني الإخباري، ''ضربة قوية للصحافيين المستقلّين العاملين وسائل الإعلام الأجنبية، وتحديداً أصحاب العقود الحُرّة (الفريلانس) والذين ينجزون أعمالاً معينة بصورة غير منتظمة حسب الطلب وفي أوقات غير محددة''.

''سوف تقضي هذه المادّة على هذا النوع من الصحافيين في الجزائر، لأنّه من غير المعقول أن يقدّم الصحافي طلباً على كلّ فرصة عمل تأتيه إلى الوزارة، ثم الانتظار لأشهر كي ينظر في الطلب''، حسب تواتي.

السؤال الثالث: الحماية القانونية للصحفيين في ضوء القانون الجديد للإعلام

بالإضافة إلى إنشاء ''مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات مهنة الصحفي'' ليحدّد أخلاقيات المهنة وفق المادة 34، يؤكّد تواتي أنّ ''المادة 35 تحدّ بشكل مباشر من حرية العمل الصحافي ومن حرية الرأي بشكل عام''. ويضيف أنّ ''القانون يتضمّن مصطلحات فضفاضة مثل الشق الثاني المتعلق بالأخبار المغرضة (المادة 35)''، متسائلاً ''كيف أن نصنّف خبراً أنّه مغرض أو غير مغرض؟''.

يؤكّد مصباح قديري رئيس اتحاد الصحفيين والإعلاميين الجزائريين أنّ ''المادة 35 تحدّ بشكل مباشر من حرية العمل الصحافي ومن حرية الرأي بشكل عام''. ويضيف ايضا'' أنّ ''القانون يتضمّن مصطلحات فضفاضة مثل الشق الثاني المتعلق بالأخبار المغرضة (المادة 35)''، متسائلاً ''كيف أن نصنّف خبراً أنّه مغرض أو غير مغرض؟''.

ونصّت المادة 47 من قانون الإعلام الجديد على معاقبة الصحافي بدلاً من مؤسّسته بالغرامة ووفق قانون العقوبات، كما نصّت المواد التالية (48 و49 و50) على مجموعة واسعة من الممنوعات، مثل معاقبة ''الإهانة'' الصادرة ضد قادة الدول الأجنبية وأعضاء البعثات الدبلوماسية، ووسيلة الإعلام التي ترفض التصحيح، وممارسة النشاط الإعلامي مع وسيلة أجنبية من دون ترخيص.

وفي حين فرض قانون الإعلام الجديد على الهيئات والمؤسسات العمومية ''ضمان حق الصحافي الوصول إلى المعلومة'' وفق المادة 31، غير أنّه أضاف في المادة التالية (32) الكثير من الاستثناءات التي لا يمكنه طلب المعلومة بشأنها، مثل أمن الدولة وسيادتها، وحقوق الطفل، والمساس بشرف المرأة، والمساس بالحياة الخاصة للأشخاص، وغيرها.

وفي ضربٍ للصحافة الاستقصائية، والكشف عن الفساد، تجرّم المادة 35 ''اللجوء إلى أساليب غير مشروعة وفاسدة للوصول إلى المعلومات والصور والوثائق''.

‘‘في الوقت الذي يعتبر الصحافي مصادره من المقدّسات، يفرض القانون على الصحافي الكشف عن مصادره أمام القضاء، ليصبح الصحافي في الجزائر عنصراً غير موثوق فيه وعديم أمان ومصداقية بالنسبة للكثيرين/ات، بخاصّةٍ المبلّغين عن الفساد’’، وفق تواتي. ‘‘فالممارسة في الجزائر تجاه الكشف عن المصادر عادة ما تكون لمعاقبة تلك المصادر وتوجيه اتّهامات بإساءة الأمانة وتسريب الأخبار’’.

أما بالنسبة لحماية الصحافي، فاعتبرت المادة 25 أنّ ‘‘الصحافي يتمتع بالحماية القانونية من كل أشكال العنف أو السب أو الإهانة أو التهديد أثناء وبمناسبة ممارسة مهنته’’، في حين عاقبت المادة 51 كل من يهين الصحافي أثناء ممارسة مهنته، وعاقبت المادة 52 الوسيلة الإعلامية التي لا تكتتب تأميناً على الحياة للصحافي وفق المادة 30 من القانون نفسه، كما ألزم القانون المؤسّسات الإعلامية كذلك بتطوير ‘‘متواصل وتحسين المعارف للصحافيين’’ (المادة 31).

يعتبر ‘‘المجلس الوطني للصحفيين الجزائريين’’ بحسب شريتي أنّ ‘‘قانون الإعلام الجديد جاء ليعزّز حماية الصحافي من أشكال العنف والإهانة خلال ممارسة مهنته، وكذلك داخل المؤسسة الإعلامية في حال تغيّر سياستها التحريرية أو إدراج تغييرات جوهرية على المادة الإعلامية التي ينتجها’’.

ويرى الصحافي ورئيس نقابة ناشري الإعلام، رياض هويلي ، أنّ ‘‘القانون جاء في إطاره العام ليحدّد ضوابط الممارسة الإعلامية الاحترافية والمسؤولة في كنف الحرية، ويضع كلاً من الصحافي والمؤسسة الإعلامية والحكومة أمام مسؤولياتهما الأخلاقية والقانونية’’.

ويعود ذلك، وفق هويلي، إلى ‘‘الفراغ القانوني الذي ميّز المرحلة السابقة، والتي أنتجت متاعب كبيرة للصحافيين/ات والإعلاميين، جراء غياب أطر قانونية تُحدد مساحات اللعب للصحافي والحكومات على حدٍّ سواء’’.

ينتظر الحقوقيون/ات صدور النصوص التنظيمية لقانون الإعلام الجديد في الجزائر من أجل تقييمه بصورة شاملة ومعرفة ماهية القانون ومدى احترامه وتسهيله لعمل الصحافة في الجزائر ‘‘على العموم، ترتبط مشكلة الحريات في الجزائر بالإرادة السياسية التي لا ترى في الصحافة سلطة رابعة شريكة في

إدارة الشأن العام، بل مجرّد أداة للدعاية السياسية، ومن يخرج عن هذه الوظيفة يُعاقَب بالقانون مثل قانون العقوبات أو قانون المضاربة أو غيرهما''، يختم بو قاعدة.

مناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

نتائج المحور الأول المتعلقة بالسمات الشخصية للقائمين بالاتصال عينة الدراسة:

- أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع طفيفا في عدد القائمين بالاتصال الذكور عن الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور .51.8 % تمثل في 104 صحفيا و 48.51% تمثل فئة الإناث والمقدر عددهن بـ98 صحفية.

- عدد المستجوبين في نقابة الاتحاد الصحفيين 65 صحفيا يمثلون53% من العينة الكلية.

- عدد المستجوبين في نقابة المجلس الوطني للصحفين 65 صحفيا يمثلون 53% من العينة الكلية.

- عدد المستجوبين في نقابة الصحفيين الجزائريين 40صحفيا بنسبة 32% من العينة الكلية.

عدد المستجوبين في نقابة الصحفيين الرياضيين 32صحفبا يمثلون 22.52% من العينة الكلية

اتضح ارتفاع عدد القائمين بالاتصال عند الفئة التي يتراوح سنها بين 18-23سنة الى 70صحفيا، ما يعني أن النسبة الأكبر من الصحفيين هي من فئة الشباب وحديثي العهد بالعمل الصحفي.

جاءت الفئة العمرية من 24-29سنة ب 44صحفيا وبنسبة 21.4%

جاءت الفئة العمرية من 30الى 35سنة ب 40صحفيا بنسبة 20.1%

جاءت الفئة العمرية من 36 إلى 41 سنة ب 30صحفيا وبنسبة 18.9%

جاءت الفئة العمرية من 42 إلى 47سنة ب 12 صحفيا بنسبة 6.2%

جاءت الفئة العمرية من 48سنة فأكثر ب6صحفيين بنسبة 3.1%.

ما يعني أن النسب العامة لعينة الدراسة أغلبهم من فئة الشباب حديثي العهد بالعمل المهني ومتوسطي الخبرة أيضا.

تبين أن معظم القائمين بالاتصال حاصلين على شهادتي ليسانس بنسبة 67.8% ، ودراسات عليا ب بنسبة 24.3 %، وثانوي بنسبة 7.9%.

- أظهرت النتائج أن أغلبية المبحوثين لهم شهادات متخصصة في علوم الإعلام والاتصال (43.1%)، وفي نفس الوقت سجلنا نسبة من الحاصلين على شهادات في تخصصات أخرى، التاريخ 19.3%، العلوم السياسية 23.8%، الحقوق 13.9%.

- أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الخبرة المهنية عند القائمين بالاتصال الذين تتراوح مدة أقدميتهم في العمل الصحفي ما بين (6-10) سنوات بنسبة 44.7% ، ثم تلتها فئة أقل من خمس سنوات بنسبة 42.4 %،في حين سجلنا نسبة10.6 % للفئة التي تتراوح خبرتها من (10-15) سنة، أما بالنسبة للصحفيين الذين تفوق خبرتهم15 سنة فقدرت بـ 1.2%.

- بينت الدراسة أن 56%من القائمين بالاتصال يعملون في الصحف الورقية ، و44%منهم في الصحف الالكترونية، ما يعني سطوة الإعلام التقليدي المطبوع على الالكتروني الذي بدا يأخذ مكانا في العمل المهني.

- بينت الدراسة أن 67.82% من القائمين بالاتصال يعملون في الصحف الخاصة، و32.17%في الصحف العمومية.

- بينت الدراسة أن 17.32% في الدور الوظيفي والسلم التراتبي يعملون كمحرر ، و10.89%يعملون كرئيس قسم ، و1.98% يعملون كرئيس تحرير ومدير التحرير.

المحور الثاني :

- تلقي الدورات التدريبية في مجال الإعلام:

تبين نتائج الدراسة أن37%من القائمين بالاتصال تلقوا برامج تدريبية، بينما لم يستفد 63% منهم من اي تدريب مهني.

استفاد 10.39%من القائمين بالاتصال في الاتحاد من التدريب ، و7.42% من القائمين بالاتصال في نقابة المجلس من نفس التدريب المهني.

لم يستفد 22.27%من القائمين بالاتصال في نقابة المجلس من التدريب المهني ، و21.78%من ن الاتحاد ، و19.80من ن الصحفيين و15.84% من ن الرياضيين ، وتؤشر هذه القيم المئوية على أن القائمين بالاتصال من عينة الدراسة ممن استفادوا من تدريب مهني ، هناك فيهم أيضا من لم يستفد من أي تدريب مهني .

- طبيعة الدورات التدريبية المتحصل عليها:
- دورات قصيرة المدى:
- تبين نتائج الدراسة أن 10.39% من القائمين بالاتصال في الخبر استفادوا من دورات قصيرة المدى ، كما استفاد 7.42%من القائم بالاتصال في المجلس ، و4.95%في ن الصحفيين و2.47%في ن الرياضيين ، وتفسر هـ<هـ النسب ضعفا فادحا في الاهتمام بتكوين القائم بالاتصال ، بينما لم نسجل أي قيم مئوية في الدورات طويلة المدى.
- الجهات التي تقوم بالتدريب الصحفي :
- المؤسسة الصحفية:
- بينت الدراسة أن 24.75%من القائم بالاتصال في الخبر تلقوا تدريبهم من مؤسسة العمل، و19.80% من القائم بالاتصال في ن المجلس تلقوا تدريبا من مؤسسة عملهم، .
- وزارة الاتصال:

- بينت الدراسة أن 17.82%من القائم بالاتصال في ن المجلس استفاد من تدريب مهني من وزارة الاتصال بحكم الانتماء الحكومي للوسيلة العمومية من حيث الملكية، واستفاد 20%من ن الاتحاد من التدريب عن طريق وزارة الاتصال، تلاها ن الصحفيين بنسبة 9.90%و 4.95%في الريضايين.

وتبين النتائج أن المراقب الخارجي المتمثل في وزارة الاتصال هو من يأخذ زمام المبادرة في التدريب المهني في القطاعين العام والخاص معا، وهذا راجع لتوفر مختلف الإمكانات المادية والسيطرة أيضا على مفاصل الإعلام.

- المؤسسة الصحفية محل العمل :

- بينت الدراسة أن 24.75%من القائم بالاتصال في جريدة الخبر تلقى تكوينا وتدريبا على حساب مؤسسة العمل ،كما استفاد 19.80%من القائم بالاتصال من نفس الشيئ، بينما لم يستفد باقي أفراد عينة الدراسة من الصحف من أي تدريب من مؤسسة عملهم.

- وتؤشر نتائج هذا المتغير إلى أن الصحف العريقة المطبوعة دائما ما يكون لها الحضور المهني في التدريب ، بحكم توفر وسائل التدريب من ماديات وأشياء أخرى، ونذكر مثلا ما قامت به الشعب من تأسيس لمركز للتدريب المهني ضمن هياكلها .

- التدريب من طرف منظمات دولية:

- تبين الدراسة أن 4.95%من القائم بالاتصال في الشعب وموقع المصدر استفاد من التدريب على حساب منظمات دولية ، و2.47% في ن الاتحاد و ن الرياضيين أيضا استفادوا من التدريب ، ويحيل هذا المؤشر إلى محاولة القائمين بالاتصال الاستفادة من المزايا التي توفرها جهات دولية في تدريب الصحفيين ، بسبب ضعف المستوى الاجتماعي والمهني للصحفيين في مؤسسات عملهم.

- التدريب على الحساب الشخصي :

 بينت الدراسة أن 19.80% من القائم بالاتصال في المصدر قام بالتدريب الشخصي على حسابه الخاص، و9.90%في ن الصحفيين، و4.95% في المجلس ، و2.74%في الاتحاد .

 وتفيد نتائج هذا المتغير أن القائمين بالاتصال يضطرون نتيجة عوامل مهنية واجتماعية للتدريب من مالهم الخاص ، قصد التطوير المهني ، إضافة إلى الضعف المادي للوسيلة الإعلامية وعدم ايلائها أهمية لهذا المتغير المهم في الحفاظ على المعايير المهنية ، وكذا تطوير أداء القائم بالاتصال.

 الأسباب التي حالت دون تلقين البرامج التدريبية والتكوينية للقائم بالاتصال:

 غياب الاهتمام بالتدريب والتكوين في المؤسسات الإعلامية:

 أثبتت الدراسة أن من بين الأسباب التي حالت دون تلقين البرامج التدريبية والتكوينية للقائم بالاتصال هو غياب الاهتمام بالتدريب والتكوين في المؤسسة الإعلامية ، حيث جاءت النسب ب 21.28%الاتحاد،و20.29%في المجلس ، و19.80%في ن الصحفيين، و12.87%في ن الرياضيين.

 عدم الاقتناع بجودة ومخرجات التدريب والتكوين:

 بينت الدراسة حول متغير عدم الاقتناع بجودة ومخرجات التدريب والتكوين ، حيث أجاب 7.42% المجلس ، و9.90%من ن الرياضيين ، و5.94%من الاتحاد، و4.95%من ن الصحافيين

 الفراغ القانوني الذي أتاح تملك المؤسسات الإعلامية من الدخلاء عن الصحافة:

 بينت الدراسة أن الفراغ القانوني أتاح تملك وسائل الإعلام من الدخلاء عن الصحافة ، فجاءت النسب ب23.76%الاتحاد ، و24.25%في المجلس ، و8.41%.، الصحفيين

والرياضيين وتؤشر هذه النسب إلى حقيقة تملك كثير ممن لا علاقة لهم بالصحافة لعدد من المؤسسات الإعلامية.

- الربحية على حساب المهنية الإعلامية:

- بينت الدراسة أن 15.84%من القائمين بالاتصال في الخبر والشعب ، يرون بتوجه المؤسسات الإعلامية للربحية على حساب إعلام مهني رصين ، و10.39%في كل من ن الصحفيين والرياضيين ، ويؤثر هذا المتغير في الحفاظ على المعايير المهنية والتقيد بها في العمل الصحفي.

- الرغبة في إبقاء الوضع القائم لدى ملاك الصحف وعدم الدفع بمهنية المؤسسة الإعلامية:

- جاءت نتائج هذا المتغير بأن أفراد العينة من القائمين بالاتصال بنسبة 13.36%من المجلس ، و12.37%من ن الصحفيين 5.94%من الاتحاد والرياضيين ، بواقعية إبقاء الوضع من ملاك الصحف خدمة لهم، حيث يتفق هذا المتغير مع متغير الفراغ القانوني الذي سمح بتملك الدخلاء لوسائل الإعلام.

النتائج العامة الخاصة بالنقابات:

- تبقى النقابات الصحفية الجزائرية حبيسة الظروف وغياب التضامن الصحفيين فيما بينهم.
- اغلب النقابات الصحفية لا تملك مقرات مهنية لعمل الاجتماعات وبناء العمل الداخلي.
- هناك العديد من النقابات التي تملك اعتمادا ولا تعمل في الميدان.
- لم يكن للنقابات الصحفية أي دور داخلي في صنع القرارات المهنية والاجتماعية.
- لا تمتلك النقابات الصحفية الجزائرية ثقافة التنظيم الذاتي الذي يضبط عمل هذا التنظيم المهني المهم.

توصيات الدراسة:

1. تأسيس وتنصيب سلطات الضبط المهني لصحافة المكتوبة والالكترونية، من خلال مشاركة الفاعلين الرسمين من وزارة الاتصال و مهنيي قطاع الإعلام بالجزائر، مهمتها ضبط التزام الصحف المكتوبة والالكترونية لمدى التزامها بالمعايير المعايير المهنية والأخلاقية في ممارسة العمل الصحفي.
2. تنصيب مجلس أعلى لأخلاقيات المهنة الصحفية ، يكون ضابطا مهنيا لوسائل الإعلام المختلفة ، له الصفة المهنية والمعنوية وقوة الإلزام في قراراته الأخلاقية لدى وسائل الإعلام قبل اللجوء إلى القضاء.
3. اعتبار المعايير المهنية آلية ترقية وتحفيز تكون كورقة سوابق مهنية للترقية المهنية في وسائل الإعلام.
4. وضع ضوابط مهنية أكثر صرامة لممارسة العمل الصحفي في الصحافة الرقمية ، مع اشتراط الشهادة الجامعية ، واجتياز فحص مهني يحدد مدى كفاءة وقدرة صاحبه على العمل في الصحافة الرقمية خصوصا.
5. ضرورة وضع مؤشرات مهنية لقياس تطبيق المعايير المهنية في الصحافة الجزائرية ، تتجدد وفق طبيعة البيئة الإعلامية والظروف التي تعيشها.
6. تعزيز الرقابة الذاتية والتنظيم الذاتي في وسائل الإعلام الجزائرية.
7. توفير الحماية القانونية للمحتوى المنشور وبخاصة في الصحافة الالكترونية بحكم التحولات المهنية والتقنية التي يعرفها الإعلام.

8. التحلي بالمسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمعايير المهنية في كل ما يتعلق بالمجتمع.

9. تطوير التشريعات الإعلامية باستمرار حتى تتلائم مع التحولات التي يشهدها قطاع الإعلام، وبخصوص الصحافة الالكترونية.

10. وجوب اقرأن العمل الصحفي بمواثيق الشرف المهني كآلية تلقين ضابطة للمعايير المهنية والالتزام بها .

11. تعزيز قيمة التحقق من المصادر المهنية في العم الصحفي في ظل المصادر المفتوحة في البيئة الجديدة.

12. ربط الجامعة بالمؤسسات الإعلامية عبر خلق آلية التكوين العلمي الفعال، والتدريب المهني الجدي لطلبة الإعلام على وجه الخصوص.

13. تطوير الأساليب التحريرية والأنواع الصحفية في وسائل الإعلام.

14. الابتعاد عن التوجهات الإيديولوجية والفكرية في العم الصحفي.

الخاتمة:

لقد تبنت الجزائر ميثاق لأخلاقيات المهنة في 13 أفريل 2000 وقبل المصادقة على ميثاق أخلاقيات مهنة الصحافة لم يكن لرجال الإعلام في الجزائر أي وثيقة تضبط قواعد وأخلاقيات ممارسة مهنت هم، وكان مرجعهم في ذلك قانون الإعلام 1982 في ظل الحزب الواحد ثم قانون الإعلام 1990 في ظل التعددية الحزبية، ولكن بعد ظهور نقابة وطنية مستقلة للصحفيين بدأ التفكير في وضع ميثاق لأخلاقيات المهنة يحدد حقوق ووجبات الصحفيين الجزائريين، إن نجاح النقابات في أداء دورها بوصفها شريكا اجتماعيا في صناعة القرار الاقتصادي وضبط العلاقات الاجتماعية إلى جانب الحكومة الجزائرية وأرباب العمل، يستدعي اهتمامها واعتناء الكبيرين بهما وبدور الحس النقابي وفعالية الخطاب الإعلامي في ترقية الممارسة النقابية، فلضمان الدفاع عن مطالب الصحفي ين وحماية مكاسبهم في إطار الحوار الاجتماعي، فإن النقا4ت في قطاع الإعلام والاتصال في الجزائر تبقى مطالبة الاهتمام أكثر بتأهيل وتكوين إطاراتها النقابية تكوينا علميا وعمليا يخول لهم اكتساب مهارات الثقافة الحوارية وكيفية إجراء عملية التفاوض والإقناع واكتساب الكفاءة في إدارة الشؤون القانونية والاجتماعية، فهدف التنظيم النقابي والأسرة الإعلامية في

الجزائر بشكل عام، هو العمل ككتلة واحدة من أجل تنظيم مهنة الصحافة والدفاع عن حقوق الصحفيين المهنية والاجتماعية والمساهمة الفعالة في صياغة ميثاق لأخلاقيات المهنة الصحفية، والعمل من أجل ضمان حياة كريمة لأهل المهنة وحماية مكاسبهم.

قائمة المراجع:

1. أحمد بن مرسلي (2005), مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، (الطبعة 2)، الجزائر, ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، ، ص 286.

2. عليان، ربحي مصطفى. (2004). البحث العلمي أسسه مناهجه وأساليبه إجراءاته. بيت الأفكار الدولية. الأردن.

3. المحمودي، محمد سرحان علي،(2019). مناهج البحث العلمي. الطبعة الثالثة. دار الكتب.. صنعاء.

4. نبيل حمديشة (2012), المقابلة في البحث الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة سكيكدة ، (العدد الثامن),ص 98

5. جودت عزت عطوي (2000)، أساليب البحث العلمي مفاهيمه، أدواته، وطرقه الإحصائية، (الطبعة الأولى) الأردن، دار عالم الثقافة للنشر و التوزيع، ص85

6. عادل مرابطي، عائشة نجوي (2009), العينة , مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، (العدد الرابع),ص 97

7. جمال بوربيع: الحركات العمالية، مقياس الحركات العمالية، تخصص علم الإجتماع تنظيم وعمل، جامعة فرحات عباس جيجل، الجزائر، .2016

8. جون هانبرغ: الصحفي المحترف ، ترجمة أحمد كمال عبدالرؤوف، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط ،2 القاهرة، مصر ، .1996

9. ريا&ض شعباني: السلطة الرابعة تتحدى في الجزائر ومبادرة جديدة للدفاع عن حقوق الصحفيين ، تاريخ النشر: https://ijnet.org/ar/story :الرابط ،: تاريخ النشر،2019 .05.23 ،القراءةفي 18-02-2024

10. زكرياء سمغوني: حرية ممارسة العمل النقابي، دار الهدى للتوزيع والنشر ، ط ،1 ، الجزائر 2013.

11. سعيد مقدم: أخلاقيات الوظيفة العمومية –دراسة النظرية التطبيقية، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، ط11، الجزائر

12. سليمان صالح: أخلاقيات الإعلام، دار الفالح، ط،1 الكويت، 2002.

13. شكيب لحسن بوكلي: الحق النقابي، محاضرات في مقياس الحق النقابي، جامعة الجزائر ،2 الجزائر، 2014.

14. فوزي عمر سامان: المسؤولية المدنية للصحفي، ط ،1 عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2007.

15. فوزية عموش: دور التكوين والإعلام النقابي في ترقية الممارسة النقابية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جوان2011

16. محمد عقمة العنزي: المفاهيم العشرة في إدارة العمل النقابي، مجلة اللإتحاد النقابي الطلابي، 4(2)، الكويت، 2008.

17. Charon, J: Les journalistes et leur public : Le grand malentendu, paris: Vuibert, Clemi.Ina, 2007.

18. Boris , L: Ethique De L information –Essai sur la déontologie journalistique (éd. 2). Bruxelles, Belgique: Edition de l'Université de Bruxelles, 1994.

ملاحق الدراسة

ملحق رقم 1: اسماء عينة المقابلة المفتوحة

توفيق بوقاعدة صحفي ونقابي

مصباح قديري رئيس اتحاد الصحفيين والاعلاميين الجزائريين

محمد تواتي نقابي ومدير موقع اخباري

ماري شريتي رئيس المجلس الوطني للصحفيين والاعلاميين

ملخص الدراسة:

تشكل النقابات الصحفية آلية من آليات التنظيم الذاتي في الإعلام. وتسعى هذه الدراسة إلى تبيان مناحي دور النقابات الصحفية المهنية في إثراء المنظومة التشريعية والمهنية في وسائل الإعلام الجزائرية. و مدى حضورها مهنيا في تأسيس الفعل النقابي الصحفي. وخلصت إلى وجود غياب مهني في الأدوار والحضور نتيجة المشاكل التي تتخبط فيها الصحافة الجزائرية

الكلمات المفتاحية: النقابات الصحفية، الإعلام الجزائري. المنظومة التشريعية (وتضم جمعيات صحفية أوتوماتيكية من التنظيم الذاتي في الإعلام.

Study summary:

Press unions constitute a mechanism for self-regulation in the media. This study seeks to clarify the aspects of the role of professional press unions in enriching the legislative and professional system in the Algerian media. And the extent of its professional presence in establishing journalistic union action. It concluded that there is a professional absence in roles and attendance as a result of the problems in which the Algerian press is floundering

Keywords: press unions, Algerian media. The legislative system (which includes automatic self-regulating press associations in the media.